ResearchGate

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/313423291

أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية– الايرانية

Article · March 2014

CITATIONS
0

READS
309

1 author:

Dr-Harith Qahtan
Tikrit University
12 PUBLICATIONS **0** CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:

العنف واثره في المجتمعات العربية View project

ظاهرة الحرب الاهلية في افريقيا دراسة نموذج حرب دارفور View project

All content following this page was uploaded by Dr-Harith Qahtan on 07 February 2017.

The user has requested enhancement of the downloaded file.

أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية – الايرانية

م.د. حارث قحطان عبد الله **م.د. مثنى فائق مرعي**

جامعة تكريت – كلية العلوم السياسية

الملخص

تشغل منطقة بحر قزوين حيزاً مهماً في العلاقات الروسية – الايرانية بسبب أهمية هذهِ المنطقة المتأتية من موقعها الجغرافي الاستراتيجي ، وما تحتويه من موارد أولية مهمة من بينها اهم مصادر الطاقة المتمثلة : بالنفط والغاز الطبيعي .

وتنظر كل من روسيا وايران الى هذه المنطقة بحسب ما تمليه عليها مصالحها فيها ، مع الاخذ بنظر الاعتبار اهمية ونوعية هذهِ المصالح لكل منهما ، فنجد ان سياسة روسيا ومنظورها في المنطقة تختلف عن سياسة ومنظور ايران منها ، في عدد من القضايا والمواقف ، وفي قضايا ومواقف اخرى نجد تطابق الرؤية للدولتين في المنطقة .

ونظراً لتنوع المصالح الروسية والايرانية واختلافها في هذهِ المنطقة الاستراتيجية وتداخل المصالح الاقليمية والدولية فيها أدى الحال الى وجود مجالات للتعاون الروسي – الايراني في المنطقة وتختلف قوة هذا التعاون بحسب أهمية مصالح الدولتين . وفي المقابل يؤدي تباين المصالح الى وجود مجالات تتنافس فيها روسيا وايران في عموم المنطقة بطريقة تحاول كل دولة منهما تحقيق مصالح ومكتسبات على حساب الاخرى .

المقدمة

تُعد منطقة بحر قزوين من المناطق والاقاليم المهمة والحيوية اقليمياً ودولياً نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز وما تحتويه من موارد وثروات ابرزها اهم مصادر الطاقة (النفط والغاز) . هذهِ الاهمية بدت للعيان اكثر وضوحاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، الذي كان مهيمناً على المنطقة ، ونشأت دول جديدة اعلنت استقلالها وحاولت تأسيس علاقات خارجية مع مختلف دول العالم ، بمحاولة اثبات ذات بعيداً عن تأثير روسيا الاتحادية الوريث للاتحاد السوفيتي المنهار ، وطفت على السطح العديد من الملفات والقضايا ذات التأثيرات المختلفة على المستويين الاقليمي والدولي .

وبما ان روسيا وايران هما اهم دول المنطقة كان لابد ان تنعكس تطورات الاحداث فيها على علاقات الدولتين .

تبدو العلاقات الروسية – الايرانية في ظاهرها وما يتناوله العديد من الباحثين على انها علاقات تفاهم وتقارب في مختلف الجوانب سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً ، بيد ان واقع الحال يظهر لمتتبع هذه العلاقات ان جوانب التعاون فيها ليست السمة الغالبة عليها ، بقدر ما هنالك مجالات للتنافس ايضاً ، وربما استغلال بعضهما للبعض الآخر في سياستهما الخارجية من اجل تحقيق المصالح الذاتية لأحدها على حساب الآخر .

تؤثر قضايا وتطورات منطقة بحر قزوين على العلاقات الروسية – الايرانية من خلال وجود عدد من محددات وعوامل نابعة من صميم المنطقة تؤثر في مسار تطور هذهِ العلاقات ، وتفتح ابواباً للتعاون ، مثلما تظهر غيرها لتجعل التنافس قائماً بين الدولتين حينما تتقاطع مصالحهما في بعض المجالات والقضايا .

ومن هنا تأتي اهمية دراسة العلاقات الروسية – الايرانية وتأثير قضايا وملفات واحداث منطقة بحر قزوين ذات الاهمية الاستراتيجية عليها ، فجاء هذا البحث لتناول الموضوع من خلال الاتي:

أولاً : اهمية منطقة بحر قزوين في المنظورين الروسي والايراني

ثانياً : محددات العلاقات الروسية – الايرانية

ثالثاً : مجالات التعاون والتنافس الروسي – الايراني في منطقة بحر قزوين

المبحث الاول

اهمية منطقة بحر قزوين في المنظورين الروسي والايراني

تحظى منطقة قزوين بأهمية كبيرة على المستويين الاقليمي والدولي نظراً لما تكتسبه من موقعها الجغرافي المهم وما تحتويه من مصادر كبيرة للطاقة تجعلها محط انظار القوى الدولية ومحل اهتمام القوى الاقليمية.

وللتعرف اكثر على اهمية هذهِ المنطقة والمصالح الروسية والايرانية فيها سيتم تناول الموضوع من خلال دراسة الاهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين ، وتناول مسألة منطقة بحر قزوين في المنظورين الروسي والايراني .

اولاً: الاهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر قزوين

اتت هذه الاهمية نتيجة للموقع الجغرافي المتميز ، ولاحتوائها على العديد من مصادر الطاقة كالنفط والغاز ، كما لتقاطع المصالح الدولية فيها.

١- الموقع الجغرافي: بحر قزوين هو مسطح مائي واسع يقع على الطرف الغربي لقارة آسيا، وعند نقطة التقاءها بشرق اوروبا من خلال منطقة القوقاز التي تفصله عن البحر الاسود بنحو ٧٠٠ كم[١] ، وتطل عليه كل من ايران من ناحية الجنوب وتركمانستان وكازخستان من ناحية الشرق وروسيا واذربيجان ، من الشمال والغرب ، وتبلغ مساحة بحر قزوين حوالي (٤٥٠) كم^{٢} ، ويبلغ طوله (١٢٠٠) كم ، وعرضه (٥٠٠) كم في المتوسط ، ويبلغ مجمل ساحله (٦٣٧٩) كم ، منها (٦٤٠) كم في الاراضي الايرانية ، (٨٢٠) كم في اذربيجان ، (١٩٠٠) كم في كازخستان ، و(٣٠١٩) كم في روسيا وتركمانستان ، ويستوعب بحر قزوين حوالي (٧٩) الف كم٣ من الماء، ومتوسط عمق (١٨٠) متراً ، بينما تصل اعمق نقطة الى (١٢٠٠) متراً بالقرب من السواحل الايرانية[٢].

ويكتسب الموقع الجغرافي لمنطقة بحر قزوين من كونه ينتمي الى منطقة مهمة وصفها الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر بأنها "ارض القلب" ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم ، فالمنطقة هي ملتقى خطوط تماس جغرافيّة واستراتيجية كثيرة ، وتُعد ملتقى لثقافات وحضارات متباينة ، كما منح هذا الموقع المنطقة ميزة ان تكون همزة وصل بين النظم الاقليمية للشرق الاوسط وجنوب وشرق وجنوب شرق آسيا، فضلاً عن القطاع الاوروآسيوي من روسيا[٣].

٢- الثروات والموارد : تكتسب منطقة بحر قزوين أيضاً اهميتها من كونها تحتوي على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي ، كما احتواءها على ثروات مهمة اخرى من مياه البحر المشبعة بالكبريتات والغنية بالأسماك (الكافيار والسلمون) ، وتختلف التقديرات بشأن احتياطات المنطقة من النفط والغاز الطبيعي ، فمنها ما قدرها بحوالي (٢٠٠) مليار برميل ، ومنها ما قدرها بأنها تتراوح ما بين (٣٠-٤٠) مليار برميل ، كما ذهبت تقديرات الى ان المنطقة تحتوي على نحو(٥) ترليون م٣ من الغاز الطبيعي تستأثر كل من روسيا وايران بـ(٧٠%) منه ، واشارت تقديرات امريكية اخرى الى ارقام تفوق هذهِ التقديرات[٤].

وتحتوي منطقة بحر قزوين على اربعة احواض ترسيبية رئيسة للهيدروكربون معظمها خزانات للنفط والغاز الطبيعي ، ولا يزال غالبية هذهِ الاحواض ، ولا سيما البعيدة منها على خط الساحل وفي قاع البحر دون استغلال لأسباب تقنية وخلافات تعتري علاقات الدول المتشاطئة على بحر قزوين[٥].

وتتوزع الثروات والموارد في دول المنطقة بالشكل الاتي[٦]:-

أ- أذربيجان : تمتلك اذربيجان احتياطات مؤكدة من النفط الخام تقدر بحوالي (٧) مليار برميل ، ولكن تصل تقديرات الاحتياطي الكامن (المحتمل) في هذا البلد الى ما يزيد عن (١٥) مليار برميل ، وتصل احتياطيات الغاز المؤكدة الى حوالي ١,٣٥٩ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، ذلك عام٢٠٠٩.

ب- كازخستان: تتمتع كازخستان باحتياطيات نفط وغاز مؤكدة ، تبلغ (٣٩,٨) مليار برميل من النفط الخام ، و ١,٩٥٠ ترليون متر مكعب من الغاز الطبيعي بحسب احصائيات عام ٢٠٠٩.

ت- تركمانستان: تقدر الاحتياطيات النفطية المؤكدة في تركمانستان بنحو (٦٠٠) مليون برميل عام ٢٠٠٩ ، ومن المتوقع ان يصل هذا الاحتياطي الى (٤,٢) مليار برميل خلال خمس سنوات ، وتمتلك هذهِ الدولة رابع اكبر احتياطي غاز طبيعي في العالم يُقدر بنحو (٨,٤) ترليون متر مكعب عام ٢٠٠٩.

ث- ايران: تقدر احتياطات ايران من النفط الخام المؤكد ما يُقدر بـ(١٣٧) مليار برميل وهو ما يجعلها في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي بعد السعودية ، كما تمتلك من الغاز الطبيعي احتياطي يُقدر بـ (٢٩,٦١٠) مليار متر مكعب.

ج- روسيا: تمتلك روسيا احتياطيات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي ، إذ يبلغ الاحتياطي النفطي المؤكد فيها حوالي (٧٩,٤٣٢) مليار برميل ، وقدرت الاحتياطيات المؤكدة من الغاز الطبيعي بحوالي (٤٤,٩) ترليون متر مكعب عام ٢٠٠٩.

٣- الاهمية الدولية للمنطقة : ادى احتواء المنطقة على الثروات والموارد الحيوية ، ومن اهمها مصادر الطاقة الرئيسة (النفط والغاز) وكذلك الموقع الجغرافي الاستراتيجي ، ادى ان تكون هذهِ المنطقة محط انظار ومحل اهتمام القوى الدولية المؤثرة في الساحة العالمية فضلاً عن توجهات القوى الاقليمية الرامية الى احتكار النفوذ في عموم المنطقة ، فتشابكت الاهداف وتقاطعت المصالح بين هذهِ القوى المتنافسة.

واتضح التنافس والصراع جلياً في عقد التسعينات من القرن الماضي في ظل رؤية ان تكون هذهِ المنطقة مصدراً جديداً للطاقة في القرن الحادي والعشرين لا سيما بوجود توقعات ان تنضب احتياطيات الطاقة في الاسكا وبحر الشمال بحلول عام ٢٠١٥ ، فأخذت الاهمية السياسية والاقتصادية للمنطقة بالتزايد ، واشتدت المنافسة فيها من قبل القوى الدولية والاقليمية ، وذلك للسيطرة على الموارد والثروات النفطية فيها(٧). ولعل اهم القوى الداخلة في خط الصراع والتنافس على النفوذ في المنطقة هي الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية كما تدخل دول اخرى هي الصين وايران وتركيا واسرائيل ، ولهذهِ الدول ادوار مختلفة ومصالح متنوعة وتدخل في مختلف مشاريع دول المنطقة ومشكلاتها ، ولاسيما المتعلقة بالجوانب الاقتصادية(٨).

ودخلت في مضمار المنافسة على مصادر الطاقة في المنطقة شركات النفط الكبرى للحصول على نصيب منها ، فقدمت كل من شركة شيفرون ، وبكساكو ، واكسون موبيل ، وبي بي امكو، وشل ، واونوكولت ، عروضاً للتنقيب على نفط قزوين ، ودخلت الشركات اليابانية والصينية في اتحادات شركات النفط بمحاولة لتأمين حصتها من نفط المنطقة ، كما يحتدم التنافس بين الشركات الايرانية والروسية والتركية على تأمين خطوط نقل الطاقة من المنطقة الى الاسواق العالمية(٩).

وترافق التنافسات والصراعات الدولية في المنطقة صراعات حدودية وتنافسات اقتصادية ونزاعات اقليمية ، وصراعات وحروب بالوكالة تشمل حكومات محلية وجماعات مسلحة ، وربما تخرج التطورات الاجتماعية والسياسية عن سيطرة القوى الدولية المؤثرة في المنطقة ، وتجد

نفسها في وضع تبدو فيه مصالحها الحيوية في خطر[١٠]. الامر الذي يؤثر على مكانة ومصالح القوى المؤثرة في المنطقة اقليمياً ودولياً.

ثانياً : منطقة بحر قزوين في المنظور الروسي

تحتل منطقة بحير قزوين اهمية كبيرة في الحسابات الاستراتيجية الروسية ، ويعود التواجد الروسي في المنطقة الى قرن ونصف من الزمان ، اذ كانت تتحكم بالمنطقة منذ عهد روسيا القيصرية ، فالاتحاد السوفيتي السابق ، الذي ترى روسيا نفسها الآن بأنها الوريث الشرعي له بعد انهياره ، كما تعُد نفسها الدعامة الاساسية للوضع القيادي في المنطقة ، وتمتلك الكثير من عوامل التأثير على دول المنطقة[١١] . فروسيا هي احدى اقوى دولتين في المنطقة الى جانب ايران ، وتُدرك بشكلٍ كبير اهمية المنطقة في حساباتها من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والجغرافية الفريدة، وان السيطرة عليها تتيح لروسيا نفوذاً للتأثير على اراضي شاسعة تمتد من البحر الاسود الى الاراضي العربية ، كما ترى فيها مسرحاً للتنافس والصراع على ثروات ومصادر الطاقة في المنطقة بين القوى الاقليمية والدولية النافذة[١٢] .

وسعت روسيا الى ترسيخ نفوذها في منطقة قزوين بما يضمن هيمنتها في اطار سياسة توسعية روسيّة تحافظ على تأثيرها خارج اطار حدودها الجغرافية ، لذلك وضعت استراتيجية للسيطرة على اربع دول رأت انها حاسمة لخططها في ان تصبح قوة عالمية من جديد ، وتلك الدول هي : اوكرانيا ، بيلاروسيا ، كازخستان ، وجورجيا . وكازخستان هي احدى دول قزوين ، وجورجيا مجاورة للمنطقة . ويُدرج هذا التوجه الروسي ضمن خطة دفاعية ايضاً ، اذ ان روسيا تُعد دولة ممتدة بدون حواجز طبيعية تحمي حدودها ، لذلك فإن العقيدة العسكرية الروسية تعتمد في اساس دفاعها على التمدد لخلق مناطق عازلة لحدودها الجغرافية من اجل حمايتها والدفاع عنها . كما دخلت اذربيجان في الاستراتيجية الروسية كنقطة صراع وتنافس في منطقة بحر قزوين مع الغرب ، في مجال القواعد العسكرية ومجالات الطاقة كونها تمتلك مخزوناً هائلاً من الغاز والنفط ، وتقع في منطقة جغرافية هامة تحجز وسط آسيا عن اوروبا[١٣] .

وتمتلك روسيا مجموعة من الاهداف والمصالح في منطقة بحر قزوين تبتغي ترسيخها وتحقيق ما لم يتحقق منها ، يمكن اجمالها بما يلي :-

١- ضمان الاحتياطي النفطي اللازم لمسيرة التنمية الاقتصادية ، لاسيما ان حصتها من الميزان النفطي الاحتياطي العالمي تقارب ٦% ، و٣٥% من الغاز الطبيعي ، الامر الذي يحتم عليها ايجاد وسائل اكثر فاعلية لتأمين حقول النفط والغاز ومحاولة السيطرة على خطوط نقلهما(١٤).

٢- الوضع الجغرافي الخاص الذي تحتله منطقة قزوين وآسيا الوسطى بالنسبة لروسيا ، الذي يدفع موسكو لحماية امنها ، فترى فيه حلقة مهمة في محيط الامن الروسي.

٣- تسعى روسيا وتتمسك بضرورة مرور انابيب نقل النفط والغاز من دول قزوين عبر اراضيها ومرافئها ، كونها تُشكل احد اهم عناصر الصراع بين الدول المتنافسة في المنطقة ، ويُشكل ورقة استراتيجية مهمة للدولة التي تمتلكها وبخاصة الفوائد الاقتصادية التي ستحصل عليها .

٤- حماية الاقليات الروسية المنتشرة في دول المنطقة ، ووقف تدفق موجات المهاجرين منهم الى روسيا ، الذين يقدر عددهم الاجمالي ما بين ٩ الى١٠ مليون شخص ، ما قد يسببه ذلك من المشكلات الداخلية لروسيا.

٥- تسعى روسيا الى ضمان عدم تجاوز الصراعات داخل افغانستان الى دول اسيا الوسطى ومنطقة قزوين قبل ان تصل الى اراضي الاتحاد الروسي.

٦- تهدف روسيا الى الحد من انتشار الحركات الاسلامية في المنطقة ، كونها تهديد اساسي لأمنها وفقاً لرؤيتها ، فربما تتمدد هذهِ الحركات وتنتقل الى داخل روسيا التي تحارب المسلمين في الشيشان وبعض المناطق الاخرى(١٥).

كما عملت موسكو للتأكد من عدم وصول الحركات الاسلامية في المنطقة الى درجة من القوة والانتشار يؤهلها الى التعرض بفاعلية للمصالح والنفوذ الروسيين في مختلف انحاء المنطقة.

٧- تهدف روسيا الى تعزيز مكانتها الدولية والاقليمية عبر استعادة التوازن السياسي والاجتماعي في منطقة آسيا الوسطى وقزوين والقوقاز ، وتعمل على الحد من السعي الغربي والامريكي الدؤوب للانفراد بالمنطقة ومحاولة جر بلدانها الى السير في فلكها(١٦).

ثالثاً: منطقة بحر قزوين في المنظور الايراني

تُطل ايران على بحر قزوين وتشاركها فيه الدول الاربعة الاخرى (كازخستان ، وتركمانستان ، اذربيجان ، روسيا) وتستفيد منه دول اخرى كممر استراتيجي لها ولمواردها الى الاسواق التركية والاوروبية ، وتولي ايران اهمية خاصة لمنطقة بحر قزوين الاستراتيجية ، ويرى المسؤولون الايرانيون ان اهميتها تعاظمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وبعد ان نالت دول كثيرة في المنطقة استقلالها واصبحت شريكة في ثروات هذا البحر ، بعد ان كانت ايران تتشاركها مع الاتحاد السوفيتي فحسب لعقود طويلة[١٧].

حاولت ايران الاستفادة من تطورات الاوضاع في المنطقة لتفعيل نشاطها وايجاد موطئ قدم لنفوذها فيها ، وقد ارتكز هذا النشاط على عاملين[١٨]:

١- حاولت ايران الاستفادة من الفرصة التي سنحت عام ١٩٩١ لكي تكسر العزلة الدبلوماسية التي تعاني منها على المسرح الدولي من جرّاء سياسة العسكرة التي تتبناها ، وذلك من خلال كسب حلفاء جدد لها في المنطقة ، وجر البدان الغربية على المدى الطويل الى معاودة الاعتراف بأهميتها الاستراتيجية.

٢- ادى استقلال دول منطقة بحر زوين وآسيا الوسطى الى تغيير جذري في البيئة الجيوبوليتيكية لإيران ، ومنحها ميزة جديدة هي ان تصبح دولة جسر "ترانزيتية" وعنصراً اساساً في الطريق الجديد "طريق التحرير" .

وتحكم اهمية بحر قزوين في المنظور الايراني مجموعة من الاسباب والمحددات ، لعل اهمها يتجلى بالآتي:-

١- تُعد ايران "تأريخياً" دولة رئيسة في المنطقة ومن غير اللائق ان تخسر "اللعبة" الآن في بحر قزوين لصالح بعض الدول المستقلة حديثاً ، اللاتي لم يخبرن المعاناة نفسها التي تعرضت لها ايران على مر التاريخ لحماية مصالحها فيها.

٢- يرى الكثير من الايرانيين ان فشل الحكومة الايرانية في الحفاظ على المصالح الايرانية وعدم تعزيزها في منطقة قزوين هو دليل على عدم كفاءة النظام الحالي في تأمين الحقوق القومية ، وذلك بسبب الاداء السلبي على صعيد العلاقات الخارجية سواء مع الدول الاقليمية او القوى الدولية الفاعلة كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي[١٩].

٣- يُعد بحر قزوين كنز اقتصادي لإيران وذخر لمستقبلها ، وبالرغم من المشاكل التقنية التي يعانيها انتاج النفط والغاز في هذا الاقليم ، فإنه من الاقاليم الغنية بالنفط في منطقة آسيا الوسطى والعالم ، اذ يَضُم بحر قزوين ثالث اكبر احتياطي عالمي من النفط والغاز ، بما في ذلك ثلث احتياطي النفط في منطقة الشرق الاوسط ويحتل المرتبة الرابعة بحجم احتياطه من الغاز الطبيعي ، الامر الذي يزيد من اهمية ايران الاقتصادية ويمنحها اوراق رابحة في سياستها الخارجية في حال استطاعت تحقيق ترسيخ نفوذها في المنطقة.

٤- هناك مشاكل حقوقية يثيرها عدم توصل الدول المتشاطئة الى حل لتقسيم البحر فيما بينها وفق وضع قانوني ، اذ تضع هذهِ المشاكل ايران في وضع حرج ربما يفقدها ما كانت تملكه في مرحلة ما قبل الانهيار الاتحاد السوفيتي ، اذ تهدف الدول المستقلة حديثاً الى استرداد ما كانت ايران تتقاسمه مع السوفييت من شواطئ وثروات ، تَعُدّها هذه الدول من حقوقها .

٥- تُعد الهواجس الأمنية والسياسية التي يفرضها الموقع الجغرافي لبحر قزوين – يقع على خطوط طرق تنافس إقليمي ودولي – ذات صلة بالمستقبل وليست فقط إستجابة لوقائع الحاضر، ففي هذه الجغرافية تراقب ايران بحذر عملاقين دوليين هما : روسيا والولايات المتحدة الامريكية ، اللذان يتنافسان على احتواء دول المنطقة ولاسيما السيطرة على إنتاج النفط والغاز الطبيعي فيها والتحكم بخطوط تصدير الطاقة منها الى الاسواق البعيدة[٢٠] . كما دخلت المعترك دول اخرى كالصين وتركيا واسرائيل والاتحاد الاوروبي .

كما ترى ايران بأن لها مجموعة من الاهداف والمصالح في منطقة بحر قزوين تعمل على تحقيقها والحفاظ على المتحقق منها ، يمكن إجمالها بالآتي[٢١] :-

١. الاهداف والمصالح السياسية – الامنية :-

أ- المحافظة على السلام الاقليمي للدول ، واستعادة السلام والاستقرار السياسي في المنطقة .

ب- تثبيط الصراعات العرقية والدينية في دول المنطقة ومواجهة الحركات الاسلامية ذات التوجّه المتعارض مع ايديولوجيّة النظام الايراني .

ت- بذل الجهود الاقليمية لمنع اي وجود عسكري للقوى الدولية العظمى مؤقّت او دائم في دول المنطقة .

ث- تطوير العلاقات وتوسيع التعاون مع الدول والمنظمات الاقليمية المختلفة .

ج- التعاون الاقليمي من اجل منع تهريب الاسلحة والمخدرات بين دول المنطقة .

ح- العمل بشكل وثيق من اجل تطوير نظام قانوني ينظّم استغلال تقاسم ثروات بحر قزوين بما يخدم المصالح الايرانية .

٢. الاهداف والمصالح الاقتصادية :-

أ-الاستفادة من الفرص الاستثمارية في دول المنطقة

ب- انشاء وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع مختلف دول المنطقة .

ت- التعاون مع الدول والشركات التي ترغب في بناء علاقات اقتصادية واستثمارية مع دول المنطقة (تأدية دور الجسر) .

ث- تدريب الكوادر الفنية والتعاون التقني والمساهمة في مشاريع البنى التحتية في دول المنطقة .

ج- السعي بأن تكون ايران الممر الرئيس لنقل مصادر الطاقة من دول منطقة بحر قزوين وتصديرها الى الاسواق العالمية عبر موانئها على الخليج العربي .

٣. الاهداف والمصالح الثقافية :-

أ-تسعى ايران الى تعزيز الروابط الثقافية ذات الصلة بالحضارة والقومية الفارسيتين .

ب- الترويج لنموذج الحكم الديني الايراني لدى شعوب المنطقة لاسيما ذات الانتماءات الدينية المشابهة لإيران .

ت- الحفاظ على المخطوطات والآثار التاريخية وبقايا الحضارات القديمة المرتبطة بالقومية الفارسية .

ث- توسيع وتعزيز إدامة المهارات الثقافية والشعائر الدينية بين الشعوب والاقليات ذات التوجه الديني المشابه للتوجهات المذهبية لإيران .

ولكن ليس كل ما تهدف اليه ايران من مصالح واهداف في منطقة بحر قزوين يمكن ان تدركه وتحققه ، فقد أتت تطورات ما بعد انتهاء الحرب الباردة بانعكاسات سلبية حينما ظهرت دول صارت خصوماً سياسيين واقتصاديين محتملين للنظام الايراني ، ويمثلون احد مصادر عدم الاستقرار في الجوار الجغرافي الايراني ، وازدادت هذه الانعكاسات تطوراً عقب الحرب الامريكية على افغانستان عقب احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، مما ادّى الى وجود عسكري امريكي دائم بالقرب من ايران ، مما يزيد من أعباء السياسة الخارجية الايرانية ويؤثّر سلباً على مصالحها الاستراتيجية في منطقة بحر قزوين[٢٢] .

فضلاً عن مصالح القوى الاخرى كروسيا وتركيا والصين والاتحاد الاوروبي واسرائيل في المنطقة ، الامر الذي يجعل المصالح الايرانية عرضة للخطر ودخولها في مضمار تنافس قد لا تنجو فيه مصالحها واهدافها من الضرر .

المبحث الثاني

محددات العلاقة الروسية – الايرانية

هنالك مجموعة من المحددات المؤثرة في تطور العلاقات الروسية – الايرانية، ولكن ما يعنينا منها هنا هي : المحددات المرتبطة بمنطقة بحر قزوين ، وكيف تؤثر على علاقات الدولتين ، واهم هذه المحددات هي : – الوضع القانوني لبحر قزوين المختلف عليه بين الدول المتشاطئة والموقف الروسي من اهم قضايا ايران المتمثلة ببرنامجها النووي ، وما يعكسه من تأثيرات على مستويات التعاون والمنافسة بين موسكو وطهران في المنطقة ، وكذلك سعي الدول وادوارها للحصول على النفوذ في المنطقة ، ولعل اهم دورين مؤثرين في المنطقة هما : للولايات المتحدة الامريكية وتركيا ، وما يؤثره هذا الامر على كل من روسيا وايران .

اولاً:– الوضع القانوني لبحر قزوين

بحر قزوين هو اكبر بحيرة مغلقة على سطح الارض ، لكنه لا يخضع للقوانين الدولية المتعلقة بتقسيم البحار ، التي تُعيّن الحدود البحرية للدول الخمسة المتشاطئة له بناءاً على مسافات متساوية من البحر وحصص متساوية من موارد قاعه . وبالمقابل لا يمكن اعتباره قانونياً "بحيرة مغلقة " بسبب توفّر كل مميزات البحار فيه سواء من ناحية المساحة ، او العمق او الثروات الكامنة في أعماقه ، عدا عن ثروة الكافيار المعروف بالذهب الاسود فيه[٢٣] .

لم يكن هنالك خلاف حول تقاسم الحدود والثروات الخاصة ببحر قزوين حينما كان يتقاسمه كل من الاتحاد السوفيتي السابق وايران بحسب مبدأ المناصفة الذي نظمته مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، ومن قبل روسيا القيصرية وايران .

نظمت الوضع القانوني لبحر قزوين بين روسيا القيصرية وايران معاهدتان ، الاولى معاهدة "جلستان" عام ١٨١٣ ، واعطت لروسيا الحق في ابحار سفنها الحربية في بحر قزوين ومنحتها الكثير من الامتيازات بسبب ضعف ايران التي خرجت مهزومة من حربها مع روسيا آنذاك .

والثانية : معاهدة "تركمنجاي" عام ١٨٢٨ ، وبموجبها تم الاتفاق على تساوي حقوق الطرفين في بحر قزوين ، وصار من حق الدولتين ابحار سفنها الحربية في مياه البحر[٢٤] .

وعندما حل الاتحاد السوفيتي محل روسيا القيصرية تم تنظيم وضع بحر قزوين بين الدولتين وفق "معاهدة الصداقة" عام ١٩٢١ ، التي حدد الفصل الحادي عشر فيها الحقوق المتساوية للدولتين في البحر ، وعدّت هذه الاتفاقية ان بحر قزوين بمثابة بحيرة مشتركة بين الاتحاد السوفيتي وايران ، ومن ثم يتمتع كلاهما بالحقوق المتساوية فيها فيما يخص الملاحة وحرية مرور السفن . بيد ان هذه الاتفاقية لم ترسم الحدود بينهما ، وانما دللت على حرية الملاحة والوجود العسكري للطرفين ، ولم تمنح اي امتيازات خاصة لاحدهما على حساب الآخر في هذا البحر ، واكتفت بتقرير مبدأ السيادة المتساوية لهما عليه ، على الرغم من ان السواحل الروسية على قزوين اطول من سواحل الجانب الايراني .

وجاءت اتفاقية عام ١٩٤٠ لتعنى بالملاحة في بحر قزوين ، ومنحت الدولتين حقوقاً متساوية واعادت التأكيد على ان بحر قزوين مشترك بينهما ، وعملياً تم تقسيم بحر قزوين الى منطقتين ، الاولى يحددها الخط الفاصل بين خليج "حسن قلي" من الجنوب الشرقي للبحر الى حدود نهر "استارا" في الغرب ، وهذهِ تحت السيطرة الايرانية ، والبقية خضعت للسيطرة السوفيتية، ولكن في الواقع لم يطبق اي من الاتفاقيتين عملياً ، ولم يتم فيها اي اشارة لنظام قانوني لبحر قزوين ، وكان التركيز يجري على الاهتمام بالعلاقات التجارية وشؤون الملاحة وما شابه ذلك ، ولم يخرج اتفاق عام ١٩٧٠ بين موسكو وطهران عن هذا السياق[٢٥].

اثيرت الخلافات بشأن تقاسم حدود وثروات بحر قزوين بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، وتغيير الخريطة السياسية للمنطقة وظهور عدد من الدول الحديثة الاستقلال ، ولم تعُد روسيا وايران وحدهما من يتقاسم المنطقة بل اصبحت اذربيجان وكازخستان وتركمانستان شركاء جدد لهم ، ونشبت الخلافات بين هذه الدول حول الوضع القانوني لبحر قزوين وتقسيم مياهه الاقليمية وترسيم الحدود واستغلال الثروات فيه ، وظهرت ثلاثة وجهات نظر حول الوضع المفترض لتقاسم الثروات ، يمكن تبيانها بالشكل الاتي[٢٦] :-

وجهة النظر الاولى :- تزعمتها ايران ، التي رأت ان بحر قزوين يمكن اعتباره منطقة لا يمكن تقسيمها من قبل الدول المطلّة عليه الى قطاعات ، واقترحت ان يتم استغلال هذا البحر بشكل

جماعي ، باعتباره وثرواته مشاعاً للدول الخمس المتشاطئة وتوزّع ثرواته وعائداته بشكلٍ مشترك بينها ، او يحصل كل منها على نسبة ٢٠% من بحر قزوين وثرواته .

وجهة النظر الثانية :- تزعمتها اذربيجان ، وتتأسس على ان بحر قزوين هو بحيرة ، فبالتالي يمكن تقسيمه بين الدول طبقاً لطول سواحل كل دولة مطلة عليه ، بحيث تحصل ايران على نسبة ١١% ، وتركمانستان ١٧% ، وروسيا الاتحادية ١٩%، واذربيجان ٢٣% وكازخستان ما نسبتهُ ٣٠% .

وتبرر اذربيجان رؤيتها هذه بأن اتفاقيتي ١٩٢١ و ١٩٤٠ ،لا يمكن التمسك بهما لأنهما لا يواكبان مستجدات الساحة الدولية ، وعُقدا في ظل نظامين غير موجودين الآن ، بعد تغيير الانظمة في موسكو (١٩٩١) وطهران (١٩٧٩) ، فضلاً عن عدم تناول الاتفاقيتان لأي موضوع بشأن البحر وثرواته ولم تتناولا سوى الملاحة وصيد السمك وبالنتيجة فالاتفاقيتان باطلتان .

وجهة النظر الثالثة:- تتبناها كازخستان ، وتتضمن الفصل بين قاع البحر والثروات الكامنة فيه وسطح البحر ، واستخدامه كممر ملاحي ، فهي ترى ان بحر قزوين يُعد بحيرة في حالة ما يتعلق بموارده الدفينة ، وبذلك يمكن اتاحة الفرصة للدول المطلة استغلال موارده بطريقة فردية ، بينما تتعاون في القضايا الاخرى ، مثل : الملاحة والسيطرة على التلوث بشكلٍ جماعي .

وبسبب عدم تطابق الرؤى ووجهات النظر بين الدول المتشاطئة على بحر قزوين بدأ الصراع في منطقة قزوين يأخذ ابعاداً سياسية واقتصادية في المقام الاول علاوة على الخلاف القانوني القائم ، وتعقّد الوضع الجغرافي والجيو – ستراتيجي في المنطقة تبعه تعقّد في انماط التفاعلات والعلاقات والازمات التي تمر بها المنطقة ، وبعد ان نشبت الخلافات بين ايران واذربيجان ، منذ عقد التسعينيات الماضي ، دخلت تركمانستان على الخط في آب ٢٠٠١، وتشابكت خيوط المصالح وساندت ايران تركمانستان ضد اذربيجان . وفي المقابل اتضح شبه تحالف ثلاثي (روسي – اذربيجاني – كازاخستاني) معلناً هذا التحالف ان رابطة الدول المستقلة ستتولى حماية حدودها الخارجية بجهود مشتركة[٢٧] .

وبدا هنالك خلاف روسي – ايراني حول تقاسم بحر قزوين ، اذ اعتمدت روسيا في اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية ، التي ابرمتها ، في السنوات الاخيرة ، مع جاراتها القزوينية الثلاث (كازخستان ، تركمانستان، اذربيجان) ، على مبدأ خط الوسط ، فيما يتعلق باستثمار ثروات قاع البحر ومبدأ "السيادة المشتركة" بالنسبة الى سطحه[٢٨] . وفي المقابل تتمسك ايران باتفاقيتي ١٩٢١ و ١٩٤٠ تارة ، وتارة اخرى تطالب بتقاسم بحر قزوين بالتساوي وترى في هذا انتهاكاً لحقوقها وتجاوزاً على مصالحها[٢٩] .

الامر الذي يعني ان التطورات في المنطقة تتجه صوب وجهتي النظر الثانية والثالثة على حساب التوجه الايراني ، بما يقلص من نصيب ايران في بحر قزوين ويحجّم من تأثيرها ونفوذها.

وذلك كله ينعكس على روسيا وايران ، فبالنسبة لروسيا فيعني انهاء مشكلة استحداث نظام قانوني جديد لبحر قزوين ، بما يمنحها مجالاً امام التركيز على قضية الاستئثار بطرق نقل النفط والغاز . ويؤدي هذا التقسيم الى إثبات زعامة روسيا في بحر قزوين كدولة تحدد من يحصل على ماذا في المنطقة ، وتؤهلها على ذلك امكانياتها القوية كونها صاحبة القدرة العسكرية الاكبر في المنطقة ، فضلاً عن ان المنطقة العليا في البحر ستكون مشاعة للجميع الامر الذي يمنح روسيا مميزات للصيد والنقل التجاري طيلة ايام السنة لامتلاكها سفن فائقة التجهيز خلافاً لباقي دول المنطقة .

اما بالنسبة لإيران التي ترفض هذا التقسيم وتصر على الحصول على نسبة ٢٠% ، فإن امر خط تقسيم المنتصف ينعكس عليها سلباً ، اذ وفقاً له تحصل ايران ما نسبتهُ ١١ – ١٣% فقط من بحر قزوين ، وهذا الجزء خال من اي حقول معروفة للنفط والغاز ، كما انه جزء شديد العمق وجهود التنقيب والبحث فيه شديدة الصعوبة ، فضلاً عن ان السفن الروسية يمكن ان تقترب من الشواطئ الايرانية في اي وقت[٣٠] .

وذلك كله ينعكس على العلاقات الروسية – الايرانية ، بحيث مارست روسيا في هذا الميدان دوراً متغيراً ، فأحياناً تؤيّد تقسيم بحر قزوين حسب خط تقسيم المنتصف ، وأحياناً اخرى تعلن انها لن ترتضي اي اتفاق ما لم يكن برضى جميع الدول المتشاطئة بما فيها ايران ، الامر الذي جعل قضية تقسيم ثروات وحدود بحر قزوين بين دوله محدداً مؤثراً على العلاقات الروسية – الايرانية.

ثانياً : الموقف الروسي من ملف البرنامج النووي الايراني

يُشكّل ملف البرنامج النووي الايراني مثار جدل في العلاقات الروسية – الايرانية ، ويُعد من اهم المحددات التي تؤثّر في مسيرة تطور هذه العلاقات . وبالرغم مع الطبيعة الايجابية لهذه العلاقات مقارنةً مع غيرها من علاقات ايران الاخرى ، الا ان الموقف الروسي من هذه القضية يتسم بعدم الثبات في بعض الجوانب ويرتبط هذا بالسلوك السياسي الخارجي الايراني من المصالح الروسية .

تؤيد روسيا ايران في مسألة امتلاكها للاستخدام السلمي لليورانيوم في مجال انتاج الطاقة وترفض في الوقت نفسه ان تكون ايران دولة نووية في مجال التسلح ، وبالرغم من الاتفاقيات الروسية – الايرانية في مجال التعاون النووي في عقد التسعينيات الماضي وفي بناء محطة بوشهر النووية في ايران من قبل روسيا والرفض الروسي للضغوطات الغربية على ايران بسبب هذا الشأن ، بيد ان مرحلة ما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠١ ، اثارت مخاوف موسكو تجاه جهود ايران النووية ، لاسيما في ظل استمرار ايران في عملية التخصيب واكتشاف موقع سري لتخصيب اليورانيوم قرب مدينة قُم ، ورفض ايران للعرض الروسي لتخصيب اليورانيوم على الاراضي الروسية ، الامر الذي تسبب بممارسة ضغوط روسية على ايران ، ومحاولة استرجاع الوقود النووي المستعمل في محطة بوشهر بغرض منع مكوّن "البلوتونيوم" من الفصل والاستعمال في الاسلحة النووية[٣١] .

وروسيا التي كانت ترفض التصريحات الدولية بشأن البرنامج النووي الايراني ومسألة سعي ايران في استخدامه للأغراض العسكرية وامتلاك الاسلحة النووية ، قد تبدل موقفها بعد نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية يفيد بأن ايران لديها نشاط لامتلاك قدرة لإنتاج الاسلحة النووية ، ولم تَعُد تُنكر خطورة البرنامج النووي الايراني وعدّه تهديداً للنظام الدولي ومصالح روسيا نفسها ، وترى روسيا بضرورة تحرك المجتمع الدولي على احتواء البرنامج ، لكن ليس عن طريق العقوبات ، ولا ينبغي ان يكون بالطرق العسكرية ، وانما عن طريق الدبلوماسية وحدها ، وبذلك اكدت روسيا دعمها لإجراء مفاوضات بين المجتمع الدولي وايران ، مع تعاون روسيا والغرب في هذا المسعى ، من منطلق ان لروسيا قدرة للتأثير على ايران[٣٢] .

بيد ان هذا التوجه الروسي لم يكن مانعاً من ايقاف موسكو لعديد من صفقات التسلح بين الدولتين ، لاسيما صفقة صواريخ (S-300PMU1) التي تم الاتفاق عليها عام ٢٠٠٥ ،

وكانت سرية وكُشف عنها عام ٢٠٠٩ ، وبالمقابل اوقفت ايران اتصالاتها مع روسيا بشأن استيراد (٥) طائرات مدنية من طراز (تو ٢٠٤ س م) عام ٢٠٠٩ كانت وقعت عقدها قبل بضعة سنوات ، وبقيت هذه الصفقات معلقة بسبب مواقف الدولتين من تطورات الملف النووي الايراني[٣٣] .

وفُرضت العديد من جولات العقوبات الدولية على ايران بسبب موقفها المتعنت إزاء برنامجها النووي ، وتأثّرت طهران بالفعل بثلاث جولات من عقوبات الامم المتحدة تضمنت اعداد قوائم سوداء وفرض حظر على السفر وتجميد اصول تستهدف افراد وشركات لها صلة بالبرنامج النووي الايراني وبرنامج الصواريخ ، بيد ان ايران بقيت ترفض طلب مجلس الامن الدولي بوقف العمل في برنامج تخصيب اليورانيوم[٣٤] .

طالبت روسيا بدورها ايران بموقف مسؤول تجاه برنامجها النووي ، والمَحَ الروس للإيرانيين بأنهم قد لا يتمكنوا من تعطيل مشروع قرار بجولة عقوبات رابعة على ايران من مجلس الامن الدولي عام ٢٠١٠ ، ما لم يحدث شيء من التحوّل في الموقف الايراني ، فبالرغم من حرص الروس على التأكيد بعدم المضي في مشروع ذات عقوبات ضارة بالاقتصاد الايراني، الا ان التطورات قد سارت باتجاه دعم روسيا لمشروع تقدمت به الولايات المتحدة الامريكية لمجلس الامن الدولي، قضى بفرض جولة عقوبات رابعة على طهران طالت جوانب مالية وتسليحية ، وحظيت بدعم كافة الاعضاء الدائمين بالمجلس ، وكان المشروع في شكله الاخير بمثابة تسوية وسط بين الدول الغربية من جهة ، وروسيا والصين من جهة اخرى . الحال الذي تسبب بإنتقادات متبادلة بين موسكو وطهران وتم تبادل البيانات الحادة بينهما[٣٥].

حاولت روسيا فيما بعد الموازنة في موقفها بين ايران والغرب وانتقدت سلسلة العقوبات المتخذة من قبل الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية واليابان عام ٢٠١١ . في استكمال للعقوبات التي حددها قرار مجلس الامن الدولي رقم ١٩٢٩ ، كما عارضت روسيا الاجراءات العقابية ضد ايران التي تلت هذه الاجراءات ولا سيما العقوبات التي تم اقرارها من قبل الاتحاد الاوروبي في ٢٣ كانون الثاني ٢٠١٢ ، التي ادت الى تجميد اصول البنك المركزي الايراني وفرض مقاطعة على النفط الايراني . وقد عبّرت وزارة الخارجية الروسية عن " الاسف والانزعاج من هذا القرار" ، ليتضح بذلك الموقف الروسي تحت هذا الوضع بأنه يدفع بالأمور باتجاه

استئناف مفاوضات P5 + 1 (مجموعة الدول الخمس : الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وروسيا والصين + ألمانيا) مع ايران[٣٦] .

ولم تكن تطورات الموقف الروسي هذه بعيدة عن منظور المصالح الروسية الاستراتيجية ، فروسيا تنظر الى ايران باعتبارها قوة اقليمية مؤثرة في منطقة بحر قزوين وفاعلة في منطقة الشرق الاوسط ، وتنتمي لمحور مناهض للغرب في الشرق الاوسط "محور الشر" ، فضلاً عن ان دعم روسيا لإيران قد رفع قيمة الاولى بالنسبة للغرب ، الذي يحتاج لمساعدة روسيا في احتواء طموحات ايران النووية او على اقل تقدير ضمان حيادها من الامر .

وبالتالي يتضح بأن الدعم الروسي ليس دعماً موالياً لإيران بقدر ما هو وسيلة في التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية والغرب ، مع الاستفادة من ايران كأداة لتعزيز هذا الاتجاه . وبالمقابل لم يكن هذا الدعم مطلقاً لإيران بسبب الحذر الروسي بما يتعلق بالسلوك الايراني غير المتوقع في حال الحصول على الاسلحة النووية ، إذ تدرك روسيا ان هذا الامر ليس بمصلحتها لما له من تداعيات على الامن الروسي، وامكانية استفادة ايران من الاسلحة النووية في تحقيق مصالحها ومجال منافساتها الاقليمية والدولية[٣٧] .

حاولت ايران بدورها ان تستخدم روسيا في صراعها مع المجتمع الدولي حول برنامجها النووي ، إذ سعت الى المناورة على هامش الفراغ الموجود بين روسيا والاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية في ظل نقاط التقاطع بين هذه الدول بشان العديد من القضايا الاقليمية والدولية. كما لم تشأ ان تبقى معتمدة على روسيا في مجال برنامجها النووي فذهبت صوب الاتفاق مع "البرازيل وتركيا" في ايجاد مخرج لها في ازمتها مع المجتمع الدولي عام ٢٠١٠ ، وسارت مظاهرة في شوارع طهران تهتف "الموت لروسيا" حينما وافقت روسيا على عقوبات الجولة الرابعة على ايران . الامر الذي ادركته روسيا بأن ايران تحاول استغلالها لتحقيق مصالحها الخاصة دون النظر للمصالح الروسية[٣٨] .

هذه التطورات كلها تنعكس على العلاقات الروسية – الايرانية ، وتؤثر بشكلٍ كبير على موقف موسكو وطهران من قضايا المنطقة ، مثلما تؤثر على مسارات التعاون والتنافس الاقليمي والدولي في هذه المنطقة أيضاً .

ثالثاً : النفوذ الدولي والاقليمي في المنطقة

تتداخل في منطقة بحر قزوين ذات الاهمية الاستراتيجية ، مصالح سياسات الدولة المؤثرة اقليمياً ودولياً ، فبالإضافة الى توجهات ومصالح دول المنطقة الخمس ، نجد دولاً اخرى كالولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي والصين وتركيا واسرائيل تحاول الحصول على موطئ قدم فيها ، ولعل اكثر هذه الدول تأثيراً في المنطقة هي الولايات المتحدة الامريكية وتركيا، التي تتقاطع في اغلب الاوقات مصالح وسياسات روسيا وايران معهما ، وتتأثر العلاقات الروسية – الايرانية بالمواقف وتطورها مع هاتين الدولتين .

اذ احتلت المنطقة اهمية كبيرة في الحسابات الاستراتيجية الامريكية وسعت حثيثاً للحصول على موطئ قدم واسع في المنطقة تنطلق منه لتحقيق مصالحها واهدافها في الحصول والتحكم بمصادر النفط والغاز الطبيعي ، فضلاً عن تعزيز استراتيجيتها العالمية عبر التأثير في منطقة حيوية مثل منطقة بحر قزوين . انطلق هذا السعي بشكله المباشر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، مستخدمة الوسائل الآتية :-

١. الوسائل السياسية والدبلوماسية والتجارية ، اجرت الولايات المتحدة الامريكية الاتصالات مع رؤساء كل من اذربيجان وتركمانستان وكازخستان ، بهدف إقامة التحالفات وعقد الاتفاقيات اللازمة للاستثمار وتنمية العلاقات التجارية ومساعدة هذه الدول في محاولة الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية وتشجيع إقامة العلاقات فيما بينها[٣٩] .

٢. وسائل الاقتصاد والاستثمار في مجال الطاقة ، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات البترولية في دول بحر قزوين ، من خلال تحقيق اكتشافات جديدة في مجال النفط والغاز الطبيعي ، وايضاً بتطوير حقول قديمة اهملت في عهد الاتحاد السوفيتي ، وكذلك بتشييد شبكة انابيب لتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي الى اوروبا متفادية عبور هذه الانابيب الاراضي الروسية والايرانية ، وذلك لكسر شوكة موسكو في منطقة بحر قزوين وتقليص نفوذها ومزاحمة صادراتها من النفط في الاسواق العالمية[٤٠] . وكذلك الامعان في عزل ايران من محيطها الاقليمي .

٣. التواجد العسكري ، هو الوسيلة التي سعت اليها الولايات المتحدة الامريكية لتقوّي نفوذها في المنطقة ، فتمكنت من الحصول على عدد من القواعد العسكرية لها في كل من تركمانستان وكازخستان بمبرر استخدامها كقواعد حربية لمواجهة "الحركات الارهابية" في المنطقة ، كما

تمكنت من إنشاء قاعدة عسكرية في شبه جزيرة "ابثوران" المطلة على بحر قزوين والتابعة لأذربيجان[٤١] ، مما يزيد من قوة التأثير الامريكي على مجريات الاحداث والتطورات في المنطقة

اتاحت مرحلة ما بعد احداث ١١ ايلول ٢٠٠٣ للولايات المتحدة الامريكية التواجد المباشر في منطقة اسيا الوسطى واقتراب الدور الامريكي العسكري والسياسي حتى اصبح على اعتاب بحر قزوين ، الامر الذي يعني قلب الموازين والحسابات الخاصة بمستقبل البحر وثرواته عما كان من المفترض ان يكون عليه بدون الوجود الامريكي، فصار الوجود الامريكي في مختلف الدول والجمهوريات السوفيتية السابقة بعضها قزويني والآخر قوقازي ، بما يؤدي بموسكو وطهران ان تجدا نفسيهما مضطرتان الى التعامل المباشر مع واشنطن فيما يتعلق بمستقبل بحر قزوين، فلن يكون الخلاف مع اذربيجان او كازخستان ، بقدر ما سيكون مع الولايات المتحدة الامريكية مباشرة[٤٢] .

لم ترق هذه التطورات لروسيا التي ترى في الدول القزوينية مجالاً حيوياً لها ، كما تَعُد نفسها الوصي الشرعي على هذه الدول ، وترفض توجهها نحو الولايات المتحدة الامريكية والغرب مثلما ترفض التمدد الامريكي الى ثروات وموارد بحر قزوين . وبالمقابل تشاطر ايران الموقف الروسي هذا[٤٣] ، وترى فيه جزء من السياسة الامريكية ضدها والعزلة الدولية لها .

بيد ان هذه التطورات لم تنتج تدهور في العلاقات الامريكية – الروسية بقدر ما دفعت مع المعطيات الاقليمية والدولية الى التوصل لاتفاقات امنية بين واشنطن وموسكو منذ عام ٢٠٠٩ وارتفع مستوى التعاون بشكلٍ كبير ليتضمن السماح للقوات الامريكية الذاهبة لأفغانستان بالمرور عبر الاراضي الروسية والمجال الروسي ، بحيث فاق عدد طلعات الطيران الامريكي الـ ٧٨٠ طلعة فوق روسيا تحمل اكثر من ١١٥٠٠٠ جندي امريكي ، وما يزيد عن ١٩٠٠٠ طن متري من الشحنات الامريكية الى افغانستان والعودة منها ، فأدّت طرق الامدادات الروسية دوراً مهماً في الحفاظ على انسيابية المواد المطلوبة للقوات المتحالفة (ISAF) بعد ان اغلقت باكستان حدودها امام هذه القوات منذ تشرين الثاني ٢٠١١ . هذه الاتفاقات تندرج ضمن استراتيجية المشاركة الامريكية – الروسية ، احدى ثمار التوجّه نحو ما سُمِّيَ بـ "إعادة الاوضاع" منذ عام ٢٠٠٩ الذي يتمثل بالتعاون المشترك بين الدولتين في مختلف المجالات المحلية والدولية التي

من شأنها تغذية الاستقرار الاستراتيجي ، والمصالح الثنائية المختلفة ، والامن الدولي وتنمية العلاقات بين الشعبين الامريكي والروسي(٤٤) .

اثرت هذه التوجهات سلباً على ايران التي كانت تأمل بأن تعمل روسيا على تخفيف نطاق التواجد الامريكي على جناحها الشرقي ، مما انعكس على العلاقات الروسية – الايرانية ، فبرزت مجالات التنافس على حساب مجالات التعاون ، ودلّ على ان كُلَاً من الدولتين تبحث بشكلٍ لا لبس فيه عن مزايا يحققها كُلّاً منهما للآخر ، في الوقت الذي سعيا لتفعيل علاقاتهما عند التعامل مع الولايات المتحدة الامريكية . اذ تقوم موسكو بدعم المنافسة بين واشنطن وطهران حينما تتصور انه يتسنى لها السيطرة او التنبؤ بسلوك طهران . وبالمقابل تمتدح طهران التعاون الروسي – الايراني وترفض في نفس الوقت ان تتم السيطرة عليها لحساب المصالح الروسية(٤٥).

وانعكست هذه التطورات في ظل وجود الدور الامريكي على العلاقات الروسية الايرانية فيما يخص التعامل مع قضايا منطقة بحر قزوين . فأحياناً تؤدي الى تفعيل مجالات التعاون بين موسكو وطهران واخرى ترفع سقف التنافس بينهما .

اما بالنسبة للدور التركي فهو الآخر يؤثر على مجريات الاحداث في المنطقة ، إذ لتركيا علاقات ومصالح مع دول المنطقة قد لا تُرضي روسيا وايران ، وتتقاطع مع مصالحهما ومشروعيهما فيها .

وجدت تركيا في منطقة اسيا الوسطى وبحر قزوين مجالاً للتأثير ومد النفوذ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لاسيما مع الدول والجماعات الناطقة باللغة التركية وتعزز هذا التوجه في ظل تنامي الاقتصاد وتحقيق الاستقرار السياسي التركي ، وامتدت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية التركية مع دول هذه المناطق . وبدأت خطوات مشاريع انشاء خطوط نقل مصادر الطاقة من مختلف الدول القزوينية الى الموانئ التركية لتصديرها للأسواق العالمية(٤٦) .

ادخل هذا التوجه تركيا في حلبة منافسة المصالح الاقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين. اذ ساندت تركيا أذربيجان في موقفها لتقسيم بحر قزوين واستغلال ثرواته ، وعززت علاقاتها معها في مجال التدريب العسكري ، وزودتها بالأسلحة التركية الحديثة . كما دعمتها في خلافها مع ارمينيا على اقليم "ناغورنو كاراباخ" ، مثلما وقفت الى جانبها في ازمتها مع ايران عام ٢٠٠١ ، فأعلنت انقرة حينها انها تدرس باهتمام فكرة إنشاء قاعدة عسكرية تركيّة في

العاصمة الاذربيجانية باكو[٤٧] . الامر الذي يدفع بالاعتقاد الى ان التعاون بين باكو وانقرة وتوسيع العلاقات السياسية والعسكرية مع حلف شمال الاطلسي يُشكّل خطراً على روسيا وطهران ، اللتان من مصلحتهما (روسيا وايران) تنشيط الحركات السياسية الشيعية في اذربيجان ، اي بشكل ادقّ نشر النفوذ الايراني ، كون ايران اكثر توافقاً مع روسيا من تركيا ، فضلاً عن ان النفوذ الشيعي في جنوب القوقاز لن يؤثر على المسلمين في روسيا كونهم من السنّة ، اما اذا مدَّت تركيا نفوذها الى جنوب القوقاز فأن ذلك يؤدي بالضرورة الى تفاقم الوضع المتأزم على روسيا[٤٨] ، بسبب سياستها التعسفية واستخدام القوة المفرطة ضد هؤلاء المسلمين ، اذ يعلن الروس بين الحين والاخر خشيتهم من انه يمكن للنشاطات الثقافية ، الدينية ، والتعليمية التركية في مناطق القوقاز ، القرم ، قزوين ، واسيا الوسطى مع المجتمعات الشركسية ومجتمعات اسلامية اخرى ، ان تعزز مع مرور الوقت الحركات الاسلامية في روسيا ومحيطها الجغرافي[٤٩] .

وتتشابك المصالح وتتقاطع السياسات في مسألة النزاع الاذربيجاني – الارميني حول اقليم "ناغورنو كاراباخ" اذ تتوافق مصالح روسيا وايران في ارمينيا ، التي تعد حليفة ارثوذكسية تقليدية لروسيا في منطقة القوقاز ، وترتبط مع طهران بصلاة تاريخية ومصالح جيوسياسية متعددة ، ويؤيدان بعضهما في ميدان التنافس مع تركيا ، فأرمينيا الموجودة في نطاق النفوذ الروسي تستطيع مراقبة مشاريع نقل الطاقة بين اذربيجان وجورجيا وتركيا ، الامر الذي حقق لها انحيازاً روسياً ايرانياً في قضية النزاع حول اقليم "ناغورنو كاراباخ" فصارت بذلك ارمينيا حليفاً مهماً لروسيا وايران قدر توطّد العلاقات الاذربيجانية والجورجية المنساقة بالاتجاه التركي . لاسيما بعد ان وقَّعَت الدولتان اتفاقاً استراتيجياً للتعاون العسكري والامني مع تركيا، ويشمل التعاون العسكري اسرائيل ايضاً[٥٠] .

وتعارضت المصالح في مضمار المنافسة على ممرات نقل الطاقة ، بحيث تواجه روسيا طموحات تركيا لتأدية دور فاعل في توسيع ممر نقل الطاقة من الشرق الى الغرب . فتدعم انقرة تطوير "ممر الغاز الجنوبي" – بما فيه مشروع "فابوكو" – لجلب الغاز الاذربيجاني ، ولاحقاً الغاز التركماني والغاز الايراني ، الى اوروبا عبر الاراضي التركية ، تدفع روسيا – بالمقابل – باتجاه تطوير "انبوب التدفق الجنوبي" المنافس ، وهو طريق تحت سطح البحر يمتد من ساحل البحر الاسود الى بلغاريا[٥١].

اما بالنسبة لإيران فإنها تختلف هي الاخرى مع تركيا في قضية نقل الغاز وتطوير حوض قزوين وتختلف وتتباين المصالح التركية والايرانية في المنطقة لاختلاف وتناقض مشروعيهما فيها . وفي الوقت الذي سعى الاتراك فيه ان يجعلوا من تركيا ممراً لإمدادات الغاز الايراني واسيا الوسطى الى اوروبا ، تفضل ايران طرقاً اخرى عبر دول الشرق الاوسط للوصول الى الاسواق الاوروبية، وتعارض الانبوب العابر لبحر قزوين لنقل غاز آسيا الوسطى الى اوروبا عبر تركيا[٥٢] .

فضلاً عن ذلك فإن مستوى تنامي العلاقات الروسية – التركية يمنح تركيا مجالاً للحركة على حساب المصالح الايرانية ، وتطور العلاقات الايرانية – التركية يسمح لتعزيز التعاون في مختلف الجوانب التي تؤثر غالباً على المصالح الروسية في المنطقة ، لاسيما في ظل وجود مصالح تركية – روسية مختلفة عن المصالح التركية – الايرانية ، كما تختلف عن المصالح الروسية – الايرانية . كل هذا التشابك والتعقد في ظل منظومة المصالح والسياسات يؤثر بدوره على العلاقات الروسية – الايرانية سلباً احياناً وايجاباً احياناً اخرى .

وهكذا يتضح تأثير تنامي المصالح الاقليمية والدولية في منطقة بحر قزوين على العلاقات الروسية – الايرانية .

ويتبيّن من السابق مجموعة المحددات الخاصة بمنطقة بحر قزوين وكيف اثّرت على علاقات الدولتين بحسب تأثيرها على اهمية ونوع مصالحهما .

المبحث الثالث

مجالات التعاون والتنافس الروسي – الايراني في منطقة بحر قزوين

نظراً لتعدد السياسات والمصالح الروسية والايرانية في منطقة بحر قزوين ذات الاهمية الكبيرة للدولتين ، تنوعت بالمقابل وجهات نظر الدولتين حول قضاياها وتطورات الاحداث فيها ، فهناك مجالات يتم الاتفاق على التعاون فيها ، بينما هنالك غيرها يظهر الاختلاف حولها ، فتدخل الدولتان في مضمار التنافس فيه ، وفي هذا المبحث سيتم التعرف على مجالات التعاون والتنافس بين روسيا وايران في عموم منطقة بحر قزوين وقضاياها .

اولاً :- مجالات التعاون الروسي – الايراني في قزوين

هنالك مجموعة من المجالات التي تتطلب المصالح الروسية والايرانية التعاون فيها ضمن اطار منطقة بحر قزوين ، يمكن اجمالها بالشكل الآتي : -

١. التعاون الامني والعسكري

اختلفت المدركات الروسية عن التهديدات التي تواجهها روسيا الاتحادية في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط حلف وارشو ، فانتهجت سياسة واقعية في علاقاتها مع الدول الغربية ، لاسيما وان التهديدات الموجّهة لأمنها ومصالحها القومية لم تعُد متأتية – كما في السابق– من احتمالات خوض حرب كونية مع الغرب ، بقدر ما اصبحت نابعة من سياسات بعض القوى الاقليمية والدولية الرامية لإضعاف مكانة روسيا الدولية سياسياً ، واقتصادياً ، وعسكرياً ، الامر الذي ادى الى ظهور حاجة حيوية لإعادة صياغة فكر استراتيجي روسي جديد يتوافق مع المعطيات الدولية ، فاستبدلت روسيا مفاهيم الصراع الآيديولوجي ، بمقتربات فكرية جديدة تميل الى الواقعية ، كالمشاركة ، والتعاون في حل المشكلات الاقليمية والدولية ، وتبعاً لذلك صارت نظرة روسيا للمعضلة الامنية ذات طبيعة اقليمية وذاتية تركّز على الامن القومي للدولة الروسية والاقاليم التي تشترك معها في الرقعة الجغرافية مثل ايران وتركيا . فضلاً عن ذلك تزايدت المخاوف الروسية من تطورات الاحداث في منطقة قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز[٥٣] ، وبخاصة في ظل تنامي الحركات الاسلامية التي ترى فيها روسيا خطراً على امنها القومي .

اما بالنسبة لإيران فأنها تدرك بان موقعها الاستراتيجي المهم المطل على منطقة الخليج العربي (مصدر النفط في العالم) وعلى بحر قزوين (الذي يختزن ثروات هائلة من النفط والغاز)، قد بدأ يتحول عبئاً عليها في ظل الواقع الدولي الجديد ، وفي ظل سياستها المناوئة للغرب عموماً والولايات المتحدة الامريكية خصوصاً ، واختلافها مع اغلب دول المناطق المجاورة ، وسعيها للتوصل الى حيازة الاسلحة النووية ، وفي الوقت الذي لاتزال فيه واشنطن مترددة حول الموقف الذي يجب اتباعه تجاه طهران ، فإن محاولة فرض تغيير النظام من خلال استخدام القوة لاتزال قائمة في واشنطن ولم تتغير، وفي المقابل استمرت ايران في اعلان عدائها للولايات المتحدة الامريكية ، بيد انها حاولت البحث عن بدائل سياسية واقتصادية وتسليحية من اجل التخفيف من حدّة ما تعانيه من اختلال في أمنها الداخلي والاقليمي ، وفي دورها وموقعها في ظل الحصار والاحتواء المفروضين عليها ، فتوجّهت نحو روسيا الاتحادية ، والصين ، وكوريا الشمالية(٥٤) .

كل ذلك ادى الى فتح باب التعاون الروسي – الايراني في المجالات الامنية والعسكرية في ظل سياسة روسية قائمة على الاصطياد في مياه مصالحها ، يجمعها مع ايران – التي تعاني عزلة ومخاطر اقليمية ودولية – المحيط الجغرافي ، وحين تُعد ايران احد اضخم اسواق السلاح الروسي يكون التعاون الامني والعسكري امراً واجباً . الحال الذي وصفه احد رموز وزارة الدفاع الروسية ليوند ايفاشوف ، بقوله : "أن مصالح الامن القومي الروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايات المتحدة بقدر ما تعتمد على علاقات روسيا بجيرانها" ، وزاد رئيس الوزراء الروسي الاسبق يفغيني بريماكوف عليه ، بقوله :- "صحيح ان روسيا تميل اليوم نحو امريكا وتعلن رغبتها في التعاون مع الغرب ، إلا انه لا يجوز ان ننسى ما قاله القيصر نيكولاي الثاني عن ان روسيا ليس لها اصدقاء في الغرب ، وان ايران جارتنا الابدية في الجنوب" . علاوةً على ذلك تنظر روسيا الى ايران باعتبارها قوة اقليمية مؤثرة ، واسهمت الشراكة الايرانية مع كل من ارمينيا وروسيا في الوقوف بالضد من النفوذ الامريكي في منطقة قزوين من خلال علاقاتها مع تركيا وجورجيا واذربيجان واوزبكستان(٥٥) .

وبذلك فإن الاعتبارات الامنية تُعد من المرتكزات الهامة للتعاون الروسي – الايراني ، إذ تتفق الدولتان على التعاون الامني في تحقيق اهم هدفين في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى وهما :-

أ. مكافحة الحركات الاسلامية : تحرص روسيا على محاربة الحركات الاسلامية في عموم جوارها الجغرافي ومنها منطقة بحر قزوين ، تلك الحركات التي نشأت بعد فشل الآيديولوجية الشيوعية ، وتنظر روسيا الى هذه الحركات على أنها حركات اصولية تهدد مصالحها القومية، وتعمل روسيا على ان لا يصل تأثير هذه الحركات الى المسلمين داخل الاراضي الروسية ، كما تعمل على منعها من الحصول على اسباب القوة والانتشار ، وتشاطرها ايران في هذا المسعى وتتعاون معها .

ب. منع النفوذ الغربي من التغلغل في المحيط الجغرافي : تشاطر روسيا الرأي مع ايران في محاولة استعادة التوازن السياسي والاقتصادي في محيط جوارها الجغرافي ، والعمل على الحد من السعي الامريكي لترسيخ النفوذ في المنطقة ومحاولة جذب دولها للدخول في الفلك الغربي والانتماء الى منظمة حلف شمال الاطلسي، وكسبها والتعاون معها بهدف تطويق روسيا جغرافياً وعسكرياً لإضعافها دولياً[٥٦] . فضلاً عن عزل ايران حتى ضمن محيطها الاقليمي وإضعافها .

سعت روسيا الى تعزيز قواتها العسكرية في منطقة بحر قزوين بالتعاون مع قوات دول المنطقة المرتبطة معها باتفاقيات تعاون عسكري ، ففي عام ٢٠٠٢ قام الاسطول العسكري الروسي بتدريبات عسكرية في بحر قزوين أعلن عن ان هدفها رفع كفاءة الاسطول الروسي وتدريبه لتنفيذ مهام متعلقة بردع اي عمليات عدوانية ضد انابيب النفط العائدة لدول المنطقة وضد اي عمل عدواني من نوع آخر . شارك في هذه التدريبات ممثلو الجيش والاسطول الايراني، مما يدل على موافقة ايران لتأسيس قوة عسكرية مشتركة توحّد قوّتي موسكو وطهران وضم الدول الاخرى لهذا التحالف ، وكانت طهران قد وجّهت نداءها لدول بحر قزوين للتعاون في هذا المجال[٥٧] .

تطور الامر الى اعلان روسيا في شهر تشرين الاول ٢٠٠٥ عن رغبتها بإشراك طهران في مشروعها القاضي بإنشاء قوة عسكرية ، هي قوات بحر قزوين (CASFOR) ، تهدف الى المحافظة على الامن والاستقرار في المنطقة ، ويُعد هذا المشروع مشروعاً منافساً للمشروع الامريكي Caspian Guard الذي يتابع نفس الاهداف الامنية . وان رغبة دمج ايران واشراكها في مشروع (CASFOR) ، تندرج ضمن اطار تعزيز التعاون العسكري الروسي – الايراني في المنطقة ، وبالمقابل فأن ايران صاحبة ثاني اقوى قوة بحرية في بحر قزوين بعد روسيا ، لها

المصلحة في اعتماد موقف يلائم التوجهات الروسية ، في ظل اعتمادها في تحديث قواتها البحرية على الصناعات الروسية [٥٨].

وبذلك يتضح تشابه وجهات النظر الروسية والايرانية في مسألة اهمية التعاون العسكري والامني لتحقيق اهدافهما ومصالحهما في الحفاظ على الاوضاع واستقرار ومواجهة المخاطر الامنية والوقوف بالضد من حالة تزايد نفوذ القوى الاقليمية والدولية المؤثرة ، الذي يهدد هذه المصالح والاهداف.

٢. التعاون السياسي

اتسمت السياسة الروسية منذ مطلع التسعينيات الماضية بالابتعاد عن التوجهات الأيديولوجية والاعتماد على المقتربات السياسة والاقتصادية في تحديد مواقف وتوجهات روسيا في المحيطين الاقليمي والدولي ، الامر الذي سمح ببعض التقارب والتفاهم مع عدد من الدول التي كانت تناصب موسكو العداء ، ومنها ايران ، وبالاستناد الى الاعتبارات المصلحية ، بدأت موسكو بتطوير علاقاتها مع طهران في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والامنية[٥٩] ، فقوبلت هذهِ السياسة بتجاوب ايراني كبير نظراً لحاجة ايران لمتنفس في ظل عزلتها الدولية.

فكانت الحاجة المتبادلة للتعاون السياسي بين الدولتين لتوحيد المواقف والسياسيات تجاه العديد من قضايا منطقة بحر قزوين ذات المساس المباشر بالمصالح الروسية والايرانية ، لعل اهمها التقليل من حدة التنافس بينها في عدد من المجالات اهمها محاولة احتكار خطوط انابيب نقل الطاقة ، ومحاولة تسوية مشاكل تقاسم حدود وثروات بحر قزوين الشائكة ، وتفعيل التعاون الجماعي والمشترك مع باقي الدول القزوينية ومحاولة حل المشاكل والخلافات البينية وغيرها من سياسات التعامل مع القضايا التي تهم مصالح الدولتين في المنطقة[٦٠] .

٣- التعاون الاقتصادي

يُشكل التعاون الاقتصادي مجالاً واسعاً في العلاقات الروسية–الايرانية ويُعد اكثر فاعلية عن غيره من المجالات، وتُعد ايران شريكاً اقتصادياً نافعاً لروسيا ويملك امكانات واسعة وسوقاً داخلياً متطوراً ، وصاحب قوة شرائية مرموقة ، وبحسب حصيلة العام ٢٠١٠ بلغ التداول التجاري بين الدولتين ٣,٦٥ مليار دولار ، تُشكل الصادرات الروسية ٣,٤ مليار دولار منها ،

وابواب التصدير الروسي الاساسية الى ايران هي المعادن والمصنوعات المعدنية والمعادن الثمينة والاحجار الكريمة والماكنات والسفن ووسائل النقل وغيرها ، اما الاستيراد من ايران فيتكون اساساً من السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية . وهناك هيئة حكومية دائمة مشتركة تسمى "اللجنة الروسية – الايرانية للتعاون التجاري والاقتصادي" ، وتعمل هذه اللجنة على مواصلة الاتصالات التجارية والاقتصادية وتنظيم وعقد الاتفاقيات الثنائية في هذا المجال ، وتم التوصل الى العديد من الاتفاقيات خلال السنوات الاخير لتعاون التجاري بين الدولتين[٦١].

وتحتل تجارة السلاح جانباً اساسياً في التعاون الاقتصادي الروسي – الايراني وكذلك تطوير البرنامج النووي الايراني ومساعدة ايران في العديد من مجالات التسلح البرية والبحرية والجوية ويمكن تفسير النمو المطرد في التعاون التسليحي بين الدولتين انطلاقاً من رغبة روسيا بإستعادة مكانتها في سوق السلاح نظراً لما تمثله عائدات تجارة السلاح من مردود لا غنى عنه بالنسبة لروسيا، بحيث تعد روسيا المصدر الاساسي المتاح لإيران للحصول على الاسلحة والتكنولوجيا العسكرية في ظل الحظر الدولي المفروض عليها[٦٢].

ويمتد التعاون بين الدولتين الى مجالات الطاقة ، اذ تشابه الدولتان في مجال امتلاكهما لاحتياطيات كبيرة من النفط والغاز كونهما من الدول المتقدمة في حجم تصديرهما ، ومن هنا تبرز اهمية هذا التعاون والتنسيق بينهما ، ويتضمن هذا التنسيق والتعاون في[٦٣]:

أ- الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد ادنى لأسعار النفط ، وذلك من خلال التحكم في حجم الانتاج ، وبخاصة ان روسيا تشارك في اجتماعات منظمة اوبك كمراقب.

ب- الاستثمارات المشتركة والتعاون المشترك لتطوير صناعة النفط الايرانية . في ظل اتفاق عقد في ١٣ حزيران ٢٠٠٨ بين شركة "غاز بروم" الروسية ووزارة النفط الايرانية لتطوير التعاون المشترك في مجالي النفط والغاز ، واتفق الطرفان على تشكيل مؤسسة مشتركة للتنقيب واستغلال الحقول النفطية ومكامن الغاز.

ويتوسع التعاون الاقتصادي المشترك ليمتد الى مكانات مختلفة من منطقة بحر قزوين ويركز على التنسيق في مجالات عدة منها[٦٤] :

أ- العمل على جذب الاستثمارات الاجنبية ذات التكنولوجيا المتقدمة والاستفادة منها في مجالات استخراج النفط والغاز .

ب- ضمان المزيد من الاستثمارات في تطوير واستغلال حقول النفط ومكامن الغاز في بحر قزوين في ظل السيطرة الروسية على مياه هذا البحر .

ت- التعاون في مجال تهيئة وتحسين الارصفة والموانئ البحرية ومد سكك الحديد وزيادة عدد سفن النقل من اجل تطوير التجارة بين روسيا وايران وباقي دول المنطقة .

ث- العمل على ايجاد تنسيق مشترك مع دول المنطقة لتطوير الممرات الملاحية وضمانها لاستمرار النقل التجاري بين الدول القزوينية.

ثانياً : مجالات التنافس الروسي – الايراني في قزوين

مثلما تتعاون روسيا وايران في عدد من المجالات فان اختلاف المصالح ينتج عن تنافس في نفس هذهِ المجالات بغية تحقيق الاهداف والمصالح الوطنية والقومية لأي من الدولتين على حساب الاخرى ، ويمكن ايجاز التنافس الروسي-الايراني في منطقة بحر قزوين بما يأتي:-

١- التنافس الامني والعسكري

تدرك روسيا اهمية الجانب الامني والعسكري في تحقيق مصالحها المتعددة والمتنوعة في محيطها الجغرافي ، وتأثيره في مضمار الحفاظ على هيبتها ومكانتها في التعامل مع القوى الاقليمية والدولية المنافسة لها في مختلف المناطق ومنها منطقة بحر قزوين ، الباعث الذي حدا بموسكو التركيز على إعادة ادماج امنها وأمن دول قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز في منظومة امنية واحدة ، وظهر ذلك ابتداءاً من عقد اتفاقية الامن الجماعي الموقعة في طشقند في ١٥ ايار ١٩٩٥ مع كل من كازخستان وطاجكستان واوزبكستان وقرغيزستان وارمينيا ، وذهبت الاتفاقية الى امتناع الاعضاء عن الدخول في اي احلاف عسكرية او تجمعات اخرى ضد الدول المشاركة في الاتفاقية ، كما نصت على المسؤولية الجماعية للدول الموقعة على حماية أمن وحدود الدول الاعضاء[٦٥].

وضمن هذا التوجه عملت موسكو على ضمان تحقيق التعبئة العسكرية لدول المنطقة عن طريق استمرار روسيا في فرض سيطرتها العسكرية ومظلتها النووية والتقليدية على دول المنطقة، عن طريق عقد الاتفاقيات الثنائية ووجود القواعد الروسية التي تحرص موسكو على

الاحتفاظ بها في المناطق المحيطة بها ، ومنها منطقة بحر قزوين . فضلاً عن الضعف العسكري لأغلب دول المنطقة التي لا تمتلك جيوش لها القدرة على منافسات القدرات العسكرية الروسية . يضاف الى ذلك اعتماد روسيا على الروس القاطنين في المنطقة كصمام امان يضمن العمل على مصالحها، الذين تستخدمهم كـ (مسمار جحا) في عدد من دول المنطقة وتكرس الوجود العسكري الروسي لحمايتهم[٦٦] . الميزة التي تفتقرها ايران في مضمار التنافس الامني مع روسيا في منطقة بحر قزوين.

وظهر ما يشبه التحالف الثلاثي (روسيا واذربيجان وكازخستان) لتوحيد المواقف من قضايا منطقة بحر قزوين ، ويضمن التوجه نحو ضرورة تولي هذهِ الدول مسؤولية حماية حدودها الخارجية بجهود مشتركة ، وهو مؤشر على ان روسيا قد بادلت رضا ايران بصداقة اذربيجان ، ونسقت مع كازخستان ايضاً ، بينما ركنت ايران الى تركمانستان لتقوية موقفها تجاه هذهِ التحالفات[٦٧].

واستخدمت روسيا في ميدان التنافس هذا وسيلة التدريبات العسكرية في منطقة بحر قزوين وذلك بمشاركة اذربيجان وكازخستان في هذهِ التدريبات ، وبوادر هذا التدريبات هي تعزيز التحالف الثلاثي الذي على ما يبدو هو لعزل إيران واضعاف تأثيرها في المنطقة قدر المستطاع. وشاركت في التدريبات التي من المقرر ان تستمر بشكل دوري لأكثر من خمس سنوات ، مختلف انواع القوات والاسلحة ، وتُعد الاكبر من نوعها في المنطقة بحراً وبراً وجواً[٦٨].

وتُعد ايران الطرف الاضعف في هذا التنافس في ظل مشكلاتها المختلفة مع دول المنطقة ، ورجحان القدرات العسكرية الروسية على القدرات العسكرية الايرانية ، فضلاً عن اعتماد ايران بشكلٍ كبير على روسيا في مجال التسلح مما يجعلها عرضةً للضغوط الروسية في بعض الاحيان .

٢- التنافس السياسي

تتنافس روسيا وايران في منطقة بحر قزوين سياسياً من خلال استمالة دول المنطقة الى جانب كل منهما على حساب الآخر وإمكانية التأثير عليها عن طريق طرح المشاريع السياسية والتبادل الدبلوماسي وتعزيز العلاقات معها .

ضمّت روسيا العديد من دول المنطقة ودول آسيا الوسطى والقوقاز الى رابطة الدول المستقلة (الكومنويلث) كطريقة لاستمرارية ضمان دورانها في فلك السياسة الروسية ، كونها وريثة الاتحاد السوفيتي الذي كان يضم هذه الدول تحت جنباته .

وكطريقة فاعلة اخرى لضمان كسب هذه الدول ، عملت روسيا لإدخالها في المنظمات الإقليمية مع دول مؤثرة أخرى كما حصل في منظمة شنغهاي ، التي ضمّت كل من روسيا والصين وكازخستان وطاجكستان وقرغيزستان واوزبكستان ، واعلن عن تأسيسها في ١٥ حزيران ٢٠٠١ في مدينة شنغهاي الصينية ، وتهدف المنظمة الى تفادي المشاكل التي حصلت بين أعضاءها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وابرزها مشاكل الحدود ، وتعزيز التعاون السياسي والامني[٦٩] .

امتلكت احدى دول قزوين العضوية الكاملة الى جانب روسيا في هذه المنظمة وهي كازخستان ، واستبعدت روسيا ايران عن عضوية المنظمة ، وقد ناضلت طهران لعدّة سنوات من اجل الحصول على العضوية الكاملة في منظمة شنغهاي ، بيد انها لم تحقق سوى الحصول على صفة مراقب فيها ، إذ جوبِهَ طلبها بالرفض بحجة ان من شروط الانضمام انه لا يحق لأي دولة تفرض عليها عقوبات أممية ان تصبح عضواً في المنظمة ، وايران هي الدولة الوحيدة من بين المرشحين التي لديها هذا الإشكال . الوضع الذي يؤشّر استعمال روسيا والصين الضغط على ايران من خلال العضوية من أجل الامتثال لقرارات مجلس الأمن الدولي ، وبالمثل استعملت موسكو هذه الورقة كعقاب لطهران على خلفية خطابها المعادي لروسيا[٧٠] . نتيجة موقفها من العقوبات الدولية على ايران بسبب برنامجها النووي ، كما للتأثير على مواقفها من قضايا بحر قزوين وتحجيم تأثيرها على دول المنطقة .

وفيما يتعلق بإيران فهي الاخرى عملت منذ إعلان استقلال دول قزوين عام ١٩٩١ ، على إنشاء علاقات فاعلة معها وأرسلت اليها البعثات الدبلوماسية ، فأولت ايران الاهتمام بأذربيجان لاعتبارات اساسية أهمها التداخل الاثني بين الدولتين ، والحدود المشتركة والتقارب المذهبي ، وتخوّف ايران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري ، فعملت ايران على تغليب البُعد الديني على البُعد القومي في أذربيجان كمحاولة ترويج لتطبيق نظامها في هذه الدولة ، بيد ان السلطات في باكو لم يُناسبها هذا التوجه فإتهمت طهران بالعمل على فرض النموذج السياسي الايراني . وتتدرج تركمانستان على سلّم الطموحات الإقليمية الايرانية ، إذ افتتحت

طهران اول سفارة لها في عشق آباد في آسيا الوسطى ، ويرجع الاهتمام الى وجود حدود مشتركة طويلة ، وأقليّة تركمانية في ايران تُقَدَّر بـ (٢) مليون نسمة اي ما يعادل نصف سكان تركمانستان . كما حظيت كازخستان باهتمام ايران ومحاولة استمالتها الى صفّها أيضاً[٧١] .

وحاولت ايران تعزيز نفوذها في المنطقة باستمرار وتقوية موقفها المنافس امام الدول المؤثرة في المنقطة ، وإيجاد دول صديقة محيطة بها ، ففي أعقاب الحرب الجورجية ٢٠٠٨ ، كثّفت ايران من نشاطها الدبلوماسي في منطقة قزوين والقوقاز للتعويض عن النفوذ الروسي ، وحماية مصالحها وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة ، واتخذت خطوات لتسهيل السفر الى ايران[٧٢] .

وقدمت ايران شتى انواع الدعم السياسي والاقتصادي والثقافي والترويج الديني لدول منطقة قزوين في محاولة منها لإقامة ما يسمى "خراسان الكبرى" كوسيلة لإيجاد نظام إقليمي يضمها والجمهوريات الاسلامية بهدف كسر العزلة التي تعانيها ، بيد إن ايران عانت فشلاً سياسياً في هذا المجال ، مرجعهُ ان النموذج السياسي للحكم الذي حاولت طرحهُ على الجمهوريات الاسلامية لم يلقَ تجاوباً او قبولاً ، ومن شأنه ان يثير المشاكل بين الحكومات والتيار الاسلامي هناك ، فضلاً عن الاتهامات الموجّهة الى ايران بالتدخل المستمر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة في محاولة لفرض الوصاية الإقليمية عليها[٧٣] .

يُضاف الى ذلك فإن اهم مضمار للتنافس السياسي بين ايران وروسيا هو النزاع الاذربيجاني – الأرميني حول إقليم "ناغورنو كاراباخ " وتدخل ايران فيه الى جانب ارمينيا[٧٤] . بينما روسيا تناور بين الاثنين وغالباً ما تكون الى جانب اذربيجان بالرغم من ان ارمينيا هي حليف تقليدي لها ، وتستخدم طهران وموسكو اوراقهما في هذا النزاع كجزء من ميدان التنافس السياسي بينهما في المنطقة .

٣- التنافس الاقتصادي

أدّت الطبيعة الجغرافية لمنطقة بحر قزوين ان لا يكون لثلاث من دولها منافذاً بحرية (أذربيجان ، تركمانستان ، كازخستان) ، بينما للأثنين الآخرين (روسيا وايران) منافذاً بحرية مهمة ، مما ادّى بالدول الثلاث الحبيسة الى الاحتياج الدائم للدولتين الاخريين ، الامر الذي نتج عنه فتح باب التنافس لاحتكار ممرات التجارة والنقل (نقل مصادر الطاقة) بين روسيا

وايران وباقي دول الجوار الأخرى . وليست المكاسب الاقتصادية وحدها مدعاة التنافس ، بل ان من يحقق احتكار لهذه الممرات يكتسب اوراق رابحة استراتيجية وسياسية في التأثير إقليمياً ودولياً.

ونظراً لما تزخر به منطقة بحر قزوين من ثروات فإن روسيا جهدت للسيطرة على موارد وبترول وتجارة هذه المنطقة عبر الاتفاقيات الثنائية مع دولها لتقاسم الاحتياطي النفطي في البحر باستثناء ايران التي عارضت توجهات باقي الدول ، بيد إن هذا الاعتراض لم يكن عائقاً امام روسيا وحلفاءها للمضي قدماً في استغلال ثروات بحر قزوين ، وبدأت الشركات الروسية بالتنقيب والحفر لاستخراج النفط في بحر قزوين ، كما استطاعت ان تكون اكبر شريك تجاري لدول المنطقة(٧٥) .

لم يقف الامر عند هذا الحد بل طالبت موسكو ان يكون لشركات البترول الروسية نصيب الاسد في الامتيازات التي تُمنح لباقي الشركات العالمية والاتحادات المالية الكبرى التي تشرف على تمويل مشروعات وعمليات التنقيب على النفط في المنطقة ، مستغلة هيمنتها على خطوط نقل الطاقة في تحقيق ذلك(٧٦) .

وترى موسكو بأن امن الطاقة الروسية يتطلب السيطرة على خطوط نقل النفط والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الاسود الى اوروبا ، وضمان بقاءها تحت النفوذ الروسي ، كون الصراع الدولي الحالي والمستقبلي هو صراع على مصادر الطاقة ، وتحديداً : النفط والغاز الطبيعي . وبذلك تهدف روسيا الى تأكيد وجودها ونفوذها في المنطقة ، وتسعى الى ان تكون اي مشاريع مستقبلية لنقل الطاقة عبر اراضيها ، او على اقل تقدير بالتنسيق معها . وهذا ما تؤكده مجموعة الاتفاقيات التي عُقِدَت بين روسيا وكل من كازاخستان وتركمانستان في أيار ٢٠٠٧ بشأن التنسيق في مجال نقل نفط الدولتين عبر الاراضي الروسية من خلال مشروعات مشتركة مع روسيا(٧٧) .

فضلاً عن ذلك سعت روسيا على انشاء خط انابيب يمتد من باكو ويتّجه شمالاً الى مرفأ نفورويسيك على البحر الاسود ، وحرصت موسكو ان يكون هذا الخط الوحيد لنقل نفط اذربيجان لأسباب سياسية تتعلق بفرض الهيمنة الروسية على دول القوقاز والإبقاء على ربط مصالحها الاقتصادية بالقرار السياسي الروسي، واسباب اقتصادية تنطلق من حرص روسي للحصول على عائدات مرور النفط الأذري الذي يصل الى ٧٠٠ الف برميل يومياً(٧٨) .

وفيما يخص إيران فإنها دخلت حلبة المنافسة الاقتصادية مع روسيا في منطقة بحر قزوين من خلال قدراتها الاقتصادية والتجارية ومحاولة توسيع التجارة مع دول المنطقة وتمويل المشاريع التجارية وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة وزيادة الاستثمار وتطوير آبار المياه الجوفية . فضلاً عن استغلال ايران لميزتها الجغرافية لتكون الطريق الافضل لنقل السلع والخدمات من والى الاسواق العالمية عبر الخليج العربي(٧٩) .

وايران التي تدرك اهمية موارد بحر قزوين حشّدت ما تملكه من امكانيات في سبيل استغلال اكبر قدر ممكن من هذه الموارد والثروات سواء في مياهها الاقليمية ام في الاستثمار بقطاعات الطاقة في دول قزوين(٨٠) ، دون ان تترك ساحة المنافسة لروسيا ولباقي الدول المؤثرة الاخرى .

اما في مجال المنافسة على ممرات نقل الطاقة فقد سعت ايران الى استغلال موقعها الجغرافي وخطوط انابيبها ، لنقل النفط من بحر قزوين الى موانئها على الخليج العربي ، معتبرة ان مشروعها افضل المشروعات ، لأنه الارخص سعراً والاسرع نقلاً ، ولعدم وجود عقبات جيوبوليتيكية كالتي تواجه المشروعات الاخرى ، ومن هنا حاولت طهران تحقيق مصالح جيوبوليتيكية عبر تعزيز مكانتها في سوق الطاقة العالمية ، وتدعيم نفوذها في منطقة بحر قزوين بيد ان حساباتها لم تفلح في ظل الرفض الامريكي والمنافسة الروسية والتركية لها(٨١) .

يتّضح مما سبق ، ان المصالح والسياسات الروسية والايرانية المختلفة في منطقة بحر قزوين فتحت ابواب التعاون وادّت بنفس الوقت الى وجود نوافذ للتنافس والتأثير على بعضهما البعض ، في إثبات لا لبس فيه على ان العلاقات الدولية لا توجد فيها صداقة دائمة بل تُسَيِّرها مصالح دائمة .

الخاتمة

تتأثر العلاقات الروسية – الايرانية بمجموعة من العوامل والمحددات الداخلية والخارجية بصورة عامة ، كما تتأثر بالمتغيرات والمحددات التابعة من تطورات وقضايا منطقة بحر قزوين التي تحتل اهمية كبيرة سياسياً واقتصادياً واستراتيجية في المنظورين الروسي والايراني ، وتمتلك الدولتان مصالح متعددة ومتنوعة في هذهِ المنطقة . ومن خلال دراسة تأثير منطقة بحر قزوين بما فيها من قضايا واحداث على العلاقات الروسية – الايرانية يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية :-

١- تقوم العلاقات الروسية – الايرانية على التوافق في المصالح الجيو- سياسية للدولتين ، اذ لهما مصلحة في دعم الاستقرار الاقليمي في محيطهما الجغرافي المشترك والتصدي لتصاعد الميول الانفصالية في الاراضي الروسية والايرانية ، والعمل على تحجيم النفوذ الامريكي في منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز وتقليل نفوذ دول اخرى في المنطقة مثل تركيا واسرائيل واحياناً الصين ايضاً .

٢- تتفق روسيا وايران على التعاون في العديد من القضايا والمشاكل التي تنبع من منطقة بحر قزوين من اجل الحفاظ على ما يمتلكون فيها من مصالح واهداف ، بيد ان هذا التعاون لم يمنع وجود مجالات اخرى للتنافس في منطقة عندما تختلف وتباين مصالح الدولتين.

٣- نظراً لما تمتلكه روسيا من قدرات وامكانيات ومكانة دولية تفوق ما تملكه ايران فقد رجحت كفة روسيا في معادلة العلاقات الروسية الايرانية ، وبدأت ايران في بعض المواطن الاضعف الذي يحتاج الى مساندة روسية على الدوام بسبب مشاكل ايران في محيطها الجغرافي ومع المجتمع الدولي .

٤- بالرغم من الاتفاق الروسي – الايراني تجاه العديد من القضايا إلا ان العلاقات بين موسكو وطهران لم ترقى الى مستوى التحالف الذي يصح وصفه بالاستراتيجي او الرفيع او المستقر ، كون هذهِ العلاقات تتعرض بين الحين والآخر الى تذبذبات بسبب مواقف الدولتين من عدد من الملفات اهمها موقف روسيا من العقوبات الدولية على ايران ، الذي يسمح بفرضها بالرغم اعلان تأييد روسيا لإيران في هذا المجال ، والموقف الروسي من انضمام ايران الى منظمة شنغهاي لاسيما خلال قمة طشقند للمنظمة عام ٢٠١٠ ، وكذلك تريث ايران بشأن الاعتراف باستقلال أوسيتيا عام ٢٠٠٩.

Abstract

Operates the Caspian Sea region an important place in Russian relations - Iran because of the importance of this region derived from its strategic geographic location . And the content of primary resources , including the most important sources of energy : oil and natural gas .

And consider both Russia and Iran to the region , according to what is dictated by the interests which , taking into consideration the importance and the quality of these interests each, we find that the policy of Russia and its perspective in the region vary with the policy and perspective Iran which , in a number of issues and positions , and in the issues and the positions of the other , we find match the vision of two states in the region .

Due to the diversity of interests of Russian and Iranian and different in this strategic region and overlapping interests of the regional and international situation which has led to the existence of areas of cooperation Russian - Iran in the region and the strength of this collaboration vary according to the importance of the interests of the two countries. In contrast, if the divergence of interests to the existence of competing areas where Russia and Iran throughout the region in a way trying to achieve all of them state interests and gains at the expense of the other .

الهوامش والمصادر

١ – احمد علو ، بحر قزوين ، مجلة الجيش ، العدد٣٠٠ ، بيروت ، حزيران ٢٠١٠ ، ص ١

٢– مصطفى دسوقي كسبة ، ثروات اسيا الوسطى – قزوين من البترول والغاز ، حولية امتي في العالم ، العدد الخامس ، مركز الحضارة للدراسات السياسية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص٩٥٤.

٣ – يُنظر : يزن عوض احمد الوردات ، علاقات روسيا الاتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية (كازخستان ، اوزبكستان ، تركمانستان ، طاجكستان ، قرغيزستان) ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، عمادة الدراسات العليا ، مؤتة ، ٢٠١١ ، ص٢٦.

٤ – يُنظر : هاشم كاظم صبيخي ، التنافس الدولي والاقليمي على ثروات بحر قزوين ، مجلة ابحاث ميسان ، المجلد ٢، العدد٣ ، جامعة ميسان ، ٢٠٠٦ ، ص١٩٩.

٥ – نبيل جعفر ، الاهمية النفطية لبحر قزوين ، مجلة دراسات ايرانية ، العدد ١٥ ، جامعة البصرة ، آذار ٢٠١٢ ، ص٩٥.

٦ – يُنظر : المصدر نفسه ، ص ٩٦–١٠٠.

٧ –يُنظر: آمال عربيد ، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الالفية الثالثة ، مجلة العامل ، العدد ٥٢٦، الاتحاد العام لعمال الكويت ، الكويت ، ٢٠١٢ ، ص٢٢.

8 - Алиев А.А. Экономический потенциал каспийского региона как объек международного соперничества. УДК 327 (091); 327 , p 2-3 .

٩ – يُنظر : سامان سيبيهري ، الجغرافيا السياسية للنفط ، مركز الدراسات الاشتراكية ، القاهرة ، ص ٢٩ .

١٠ – يُنظر : اكرم محمود الشلي ، الحرب على الموارد : الجغرافية الجديدة للصراعات ، مجلة الاسبوع الادبي ، العدد ١٢٩٦ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩ ايار ٢٠١٢ ، ص٤.

١١ – يزن عوض احمد الوردات ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٦ .

12 - А.В.Крамаренко , Регион каспийского моря как узел геополитических противоречий , УДК911.3:32(262.81) P4-5 .

١٣ – يُنظر : محمد سليمان الزواوي ، حرب القواعد والنفوذ الأمريكية الروسية ، متاح على الرابط الالكتروني :

http://www.arabcenter.org/index.php?option=com_content&view=article&id=148:zawawi-1&catid=65:mohammed-zawawi

١٤ – صافيناز محمد احمد ، ثروات بحر قزوين : تنافس دولي في وسط آسيا ، متاح على الرابط الالكتروني :

www.digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221335&eid471

١٥ – يُنظر : محمد عادل ، الصحوة الاسلامية في آسيا الوسطى ، التقرير الارتيادي الاستراتيجي ، الاصدار الثالث ، مؤسسة البيان ، الرياض ، ١٤٢٧ هـ ، ص٣٤٣.

١٦ – عبدالله فلاح عودة ، التنافس الدولي في آسيا الوسطى ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب والعلوم – قسم العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١١ ، ص٦٢ .

١٧ – فرح الزمان ابو شعير ، ايران وبحر قزوين ، : معادلة الصراع وتقسيم النفوذ ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة ، كانون الثاني ، ٢٠١٣، ص٢.

١٨ – احمد سيد عبدالرحيم ، الامن الرخو في آسيا الوسطى : الابعاد السياسية والاجتماعية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الآسيوية ، جامعة الزقازيق ، الشرقية ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٤–١٥٥.

١٩ – مصطفى دسوقي كسبة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٦٢.

٢٠ – يُنظر : فرح الزمان ابو شعير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢– ٣

٢١ – للمزيد من التفاصيل يُنظر : فرهاد عطايي ، زمينه هاي همكاري و رقابت ايران و روسيه در آسياي مركزي در چارچوب ژئوپليتيك ، مطالعات اوراسياي مركزي، مركز مطالعات عالي بي نالمللي، دانشكده حقوق و علوم سياسي، سال چهارم، شماره ٨، بهار و تابستان ١٣٩٠ ، صفحات ١٤٢ – ١٤٤ .

٢٢ – صافيناز محمد احمد ، مصدر سبق ذكره .

٢٣ – فرح الزمان ابو شعير ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

٢٤ – للمزيد يُنظر :– احمد عبد الونيس ، التجمعات الاقتصادية لجمهوريات اسيا الوسطى ، اوراق اسيوية ، العدد ٧ ، مركز الدراسات الاسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، نيسان ١٩٩٦ ، ص ٢٦–٢٧ .

٢٥ – السيد عوض عثمان ، ايران وتقاسم ثروات بحر قزوين ، مختارات ايرانية ، العدد ١٧ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٢٦ – محمد عادل عبد ، الصراع الدولي في بحر قزوين ومستقبل دول آسيا الوسطى ، مركز اسيا الوسطى للدراسات ، متاح على الرابط الالكتروني :-
www.asiaalwsta.com/essaydetils-print.asp?essay\D=12516

٢٧ – سامح راشد ، حرب افغانستان تحسم الصراع في بحر قزوين ، متاح على الرابط الالكتروني :-
www.onislam.netarabic/newsanalysis/analysis-opinions/asia186203-2001-09-2620-38-48.html

٢٨ – عبدالجليل زيد مرهون ، هكذا حدث الشجار الروسي – الايراني ، متاح على الرابط الالكتروني : www.avb-oman.net/archive/index.php/t-1176180.html

٢٩ – للمزيد حول وجهة نظر ايران وسياستها تجاه تقاسم بحر قزوين ، يُنظر: كابک خبيرى ، جمهورى اسلامى ايران و رژيم حقوقى درياى خزر ، گاهنامه برداشت اول ، سال اول ، شماره يک ، صفحات ٦٦ – ٦٧ .

٣٠ – يُنظر : مصطفى دسوقي كسبة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٩٦٠ – ٩٦١ .

٣١ – يُنظر : سعد الحمداني ، العلاقات الروسية – الايرانية ٢٠٠٣ – ٢٠١٠ ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٢١ ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦ – ٣٧ .

٣٢ – زيفي ماغن ، الردود الروسية المحتملة على هجوم ايران ، متاح على الرابط الالكتروني
www.8sgleb.org/modules..php?name=News&file=article&side=396

٣٣ – عبدالجليل زيد المرهون ، مصدر سبق ذكره .

٣٤ – سعد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٣ .

٣٥ – عبدالجليل زيد المرهون ، مصدر سبق ذكره .

٣٦ – فوزي درويش ، التنافس الاستراتيجي الامريكي – الايراني تأثير الصين وروسيا ، متاح على الرابط الالكتروني:-
www.ahramdigital.org/articles.aspx?Serial=g492392eid=9333

٣٧ – زيفي ماغن ، الدعم الروسي لإيران وسوريا: لأجل ماذا وحتى متى؟ ، متاح على الرابط الالكتروني :-

www.rsgleb.org/modules.php?name=New&file=article&sid=392

٣٨ – يُنظر : خالد ممدوح العزي ، سياسة روسيا الانفتاحية على العالمين الاسلامي والعربي ، متاح على الرابط الالكتروني :

WWW.asharqalarabi.org.uk/markaz/m-abhath-10-06-10-1,htm

٣٩ – للمزيد يُنظر الى : ايمان محمود ابراهيم ، يد امريكا تحتضن الغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين ، متاح على الرابط الالكتروني :-

www.ahewr.org/debat/show.art.asp?aid=46311

٤٠ – يُنظر : وليد خدوري ، التنافس الامريكي – الروسي في مجال الطاقة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ٢٢ تشرين الاول ، ٢٠١٢ ، متاح على الرابط الالكتروني :-

http://ecssr.ae/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Walid-Khadduri/FeatureTopic_1610.xml

٤١ – محمود محمد الكركي ، العلاقات الروسية – الامريكية في عهدي الرئيسين "فلاديمير بوتين" و "جورج بوش" (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٧.

٤٢ – سامح راشد مصدر سبق ذكره ، ص ٢ – ٣ .

٤٣ – محمد عادل عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ .

٤٤ – يُنظر: فوزي درويش ، مصدر سبق ذكره .

٤٥ – يُنظر : المصدر نفسه .

46 - А.В.Крамаренко , Источником вышеупомянутых , P 9 .

٤٧ – محمد عادل عبد ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

٤٨ – جمال حسين علي ، الخلاف الايراني – الاذربيجاني والصراع على نفط قزوين ، متاح على الرابط الالكتروني:

www.jamalhs.blogsport.om/2011106/blog-post-4379.html

٤٩ – ستيفان .ج . فلاناجان ، الرابطة التركية – الروسية – الايرانية : دينامية القوة الاورواسية ، متاح على الرابط الالكتروني :-

www.rsgleb.org/modules.php?name=News&file=article&sid=382

٥٠ – يُنظر :- جمال حسين علي ، مصدر سبق ذكره .

٥١ – ستيفان ج. فلاناجان ، مصدر سبق ذكره .

٥٢ – المصدر نفسهُ .

٥٣ – يُنظر: عباس فاضل وعبد الحميد العيد ، التفاهم الاستراتيجي الروسي – الايراني وانعكاساته الاقليمية ، مجلة جامعة كركوك للدراسات الانسانية ، العدد ١ ، المجلد ٣ ، جامعة كركوك ، ٢٠٠٨ ، ص ١٣ .

٥٤ – المصدر نفسه ، ص ١٤ .

٥٥ – ربى ابو عمو ، موسكو وطهران :حكاية تحالف ما بعد عداوة ، صحيفة الاخبار ، العدد ١٠٧٦ ، بتاريخ ٢٥ آذار ٢٠١٠ ، ص ٢٦

٥٦ – للمزيد يُنظر : عبدالله فلاح عودة مصدر سبق ذكره ، ص ٦١ – ٦٢ .

٥٧ – يُنظر : الموقف الروسي من الوجود الامريكي في منطقة بحر قزوين ، متاح على الرابط الالكتروني :-

www.thawra.alwehda.gov.sy/–print–
view.asp?filename=881606495200505161834l3

٥٨ – عباس فاضل وعبد الحميد العيد ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨ .

٥٩ – يُنظر : سعد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨–٢٩ .

٦٠ – للمزيد يُنظر : فرهاد عطايي ، منبع مذكور ، صفحات ١٤٥–١٤٦.

٦١ – يُنظر : محمد وفا ، روسيا وايران : التناقضات والمصالح المشتركة ، متاح على الرابط الالكتروني :

www.uragency.net/index.php/2012-03-11-16-32-27/2012-03-11-16-36-34/14218-2012-12-16-11-33-20

٦٢ – يُنظر : – نورهان الشيخ ، التعاون الاستراتيجي الروسي الايراني : الابعاد والتداعيات ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٨٠ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٤٥–٤٦ .

٦٣ – يُنظر : – المصدر نفسه ، ص ٤٤ .

64 - A. Феязи , Российско-иранские отношения: основные тенденции развития , Институт прав человека , Баку , 2010 , 267 .

٦٥ – احمد سيد عبدالرحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٦.

٦٦ – محمد عادل ، الصحوة الاسلامية في آسيا الوسطى : الواقع والتحديات ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٤.

٦٧ – يُنظر : سامح راشد ، مصدر سبق ذكره .

٦٨ – سعد الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٢ .

٦٩ – للمزيد عن منظمة شنغهاي يُنظر : لمى الامارة ، التوجهات السياسية الروسية في ظل الرئاسة الجديدة : انعكاسات الانتخابات الرئاسية الروسية على سياسة الدول داخلياً وخارجياً ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ١١، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠٨–١٠٩ .

٧٠ – سعد الحمداني ، مصدر سبق ذكرهُ . ص ٥١ .

٧١ – للمزيد يُنظر : عمار جفال ، التنافس التركي الايراني في آسيا الوسطى والقوقاز ، عرض وتحليل : علي القحيص ، متاح على الرابط الالكتروني :

www.politic-ar.com/ar/index.php/permalik/3089.html

٧٢ – ستيفان ج. فلاناجان ، الرابطة التركية – الروسية – الايرانية : دينامية القوة الاوراسية ، مصدر سبق ذكره.

٧٣ صافيناز محمد احمد ، مصدر سبق ذكره .

٧٤ للمزيد يُنظر : محمد عبدالرحمن ، ايران وجمهوريات منطقة القوقاز (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية ١٩٩١ – ٢٠٠٨) مجلة دراسات اقليمية ، العدد ١٤ ، مركز الدراسات الاقليمية ، الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٥–١٦٦ .

٧٥ – للمزيد من التفاصيل يُنظر : يزن عوض احمد ، مصدر سبق ذكرهُ . ص ٧٧ – ٧٩ .

٧٦ – يُنظر : عبدالله فلاح عودة ، مصدر سبق ذكرهُ ، ص ٦٩ .

٧٧ – نورهان الشيخ ، مستقبل النظام الدولي في ظل ازمة أوسيتا الجنوبية ، في : مستقبل الامة وصراع الاستراتيجيات ، التقرير الارتيادي الاستراتيجي ، الاصدار السادس ، مؤسسة البيان ، الرياض ، ١٤٣٠ هـ ، ص ٣٣١ – ٣٣٢ .

٧٨ – محمد السماك ، النفط والاصطفاف الدولي الجديد، صحيفة الاتحاد الاماراتية ، ٢٥ كانون الاول ٢٠٠٩ ، ص ٢٢ .

٧٩ – يُنظر : فرهاد دژپسند ، بررسي پتانسيل تجاري بين ايران و كشورهاي حاشيه درياي خزر با تاكيد بر چارچوب موافقتنامه هاي تجاري منطقه أي ، وزارت بازرگاني ، آذرماه ١٣٨٢ ، صفحات ١٢ – ١٣ .

٨٠ – للمزيد يُنظر : جواد اطاعت و حميد رضا نصرتي ، ايران و خطوط انتقال انرژي حوزة خزر ، مطالعات اوراسياي مركزي، مركز مطالعات عالي بين المللي، دانشكده حقوق و علوم سياسي، سال دوم، شماره ٣، زمستان و بهار ٨٨ – ١٣٨٧ ، صفحات ص ٤ – ٨ .

٨١ – محمد ولد المنى (تحرير) ، نفط قزوين : ثلاث مشاريع متنافسة ، متاح على الرابط الالكتروني :

http://www.ecssr.com/ECSSR/appmanager/portal/ecssr?_nfpb=true&_nfls=false&lang=ar&_pageLabel=newsPage&_event=viewNewsItemEvent&newsId=%2FNews%2FPublications%2FArabic_Books%2FNews_2424.xml

View publication stats